الحدود في النحو

لعلي بن عيسى الرماني

بتول قاسم ناصر

كلية الآداب ـ جامعة بغداد

مقدمة

تمثل مخطوطة (الحدود في النحو) الخلاصات النظرية للمسائل النحوية ، وهي لعالم كبير اثرى الدراسات النحوية واللغوية والفكرية ، وان المرء ليقف وهو يطلع على مألفه ـ وهو من الغزارة والتنوع والقيمة العلمية ـ امام عالم فذ يستهل مزيداً من الوقوف والدراسة والتأمل . ولقد سبقني الدكتور مصطفى جواد الى تحقيقها[1] ، ولكنه صاحبها على عجل ، ولم يطل لديها الوقوف الذي تستحقه ، فعزمت على تحقيقها وايفائها حقها من الوقوف والدراسة ، وعرفت فيما بعد ان الدكتور ابراهيم السامرائي أعاد تحقيقها[2] ، فاحسست أن فرصة مصاحبة هذا الاثر النفيس تضيع مني ، فربما ادرك الدكتور ابراهيم السامرائي ان تحقيق الدكتور مصطفى جواد كان سريعاً ، وأنه لم يجلُ كل جوانب النص ، فقرر ان يفيه حقه من الدرس والوقوف . ثم تسنى لي ان اقف على تحقيق الدكتور السامرائي ، والحق انه كان اكثر تانياً من الدكتور مصطفى جواد ، ولكنه لم يحكم على كل مسائله الحكم العلمي الدقيق ، وانه كان سريعاً احياناً مثله ، ولهذا رأيت أن أعيد تحقيق هذا الاثر العلمي ، ولاادعي انني وفيته حقه تماماً ، فلقد اكون قد قصرت ايضاً .

ان الذي افدته من عملي هذا ـ فضلا عن الفائدة العلمية ـ هو يقين عميق بان تراثنا القديم بحاجة الى اعادة اكتشافه وتقديمه من جديد . وانه ليس صحيحا القول ان التراث الذي حقق قد فرغ منه ، ولامجال لاعادة النظر فيه .

اقول : لنفتح ابواب الدعوة الى اعادة تحقيق تراثنا ، ففي الاعادة افادة ، وهو قول لايصدق بقدر مايصدق في قضية اعادة تحقيق تراثنا العلمي الجليل ـ

الرماني وعصره

هو ابو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله ، عرف بالرماني نسبةً الى الرمّان وبيعه ، او الى قصر الرمّان في واسط ، ولقد نسب الى واسط ايضا ، فقالوا ، هو الرماني الواسطي ، وعرف ايضا بالاخشيدي نسبة الى شيخه المعتزلي ابي بكر احمد بن علي الاخشيدي الذي اخذ عنه ، وعرف كذلك بالوراق ، نسبة الى حرفة الوراقة التي احترفها . اما وصفه بالجامع ، فلانه جمع بين علوم وثقافات كثيرة ، في النحو ، والبلاغة والتفسير ، والكلام والاعتزال[3] وغيرها ـ « وكان إماماً في علم العربية ، علامة في الادب ، في طبقة أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي . . . أخذ عن ابن السراج وابن دريد والزجاج »[4] . وقد جمع الى سمو علمه وغزارته ، سمو في الاخلاق ، وتكفينا في هذا شهادة أبي حيان التوحيدي بانه : « لم ير مثله قط بلا تقية ولاتحاش ، ولااشمئزاز ولااستيحاش ، علماً بالنحو ، وغزارة في الكلام ، وبصراً بالمقالات واستخراجاً للعويص ، وايضاحاً للمشكل ، مع تأله وتنزه ، ودين ويقين وفصاحة وطلاقة ، وعفاف ونظافة »[5] .

ولد الرماني في بغداد في سنة ست وتسعين ومائتين هجرية ، ومات فيها عن ثمان وثمانين عاماً ، في سنة أربع وثمانين وثلاثمائة هجرية ، وعلى هذا يكون قد عاش من أواخر العصر العباسي الثاني حتى قارب منتصف العصر العباسي الثالث . ولم تكن الخلافة العباسية في يوم من الايام اضعف مما كانت عليه ايام الرماني ، واذا كانت هذه الخلافة قد عمرت خمسة قرون فإن عهد قوتها لم يتجاوز القرن الاول منها ، ثم بدأ الوهن بعد ذلك يتسرب اليها ، اذ تسلط على الخلافة من أضاع هيبتها ، فتحولت دولة العباسيين ذات النفوذ والسلطان ، وذات المنعة والقوة الى دولة تسير نحو الانهيار بخطا فساح ، فتفتحت عينا الرماني على الحياة في بغداد ، وهي يومئذ مسرح للفتن والاضطرابات التي امتدت حتى الى الحياة الثقافية بما كان يحدث بين اصحاب العقائد والمذاهب من مناظرات وخصومات كانت تلبس في كثير من الاحيان لباس القوة والعنف ، فلقد اضطربت الاحوال في هذا القرن بقدر ماكانت مستقرة من قبله ، وتلقت الدولة فيه من صروف الدهر وعواديه بقدر ماكانت أبدت من المنعة والجلد ، ولو لم تكن هذه الدولة الواسعة ذات قوة وبأس لما امتدت بها الحياة قرابة ثلاثة قرون اخرى عاشت فيها بفضل ماتاخذته لنفسها في عصرها الاول من اسباب القوة والحياة .

ولم يكن لهذا الاضطراب في الحياة السياسية تأثير سيء في حياة الفكر ونشاط العقل في ذلك العصر ، فليس ضرورياً ان تكون جوانب الحياة كلها في مستوى واحد من القوة والرقي او الضعف والتأخر ، بل قد يكون احد هذه الجوانب ضعيفاً منهاراً في مجتمع من المجتمعات في حين يكون هذا المجتمع غاية في الرقي والتقدم في جانب آخر . ونحن في عصر الرماني امام مثال واضح لهذا التفاوت في القوة والضعف في جانبين من جوانب الحياة ، اما الضعف والانهيار ، فقد كان ممثلا في الحياة السياسية ، واما القوة والنشاط ، فقد بلغت حياة الفكر منهما مبلغا عجبا ، وقد لانكون بعيدين عن الحقيقة اذا قلنا ان بعض العوامل التي أدت بالدولة الى الفساد السياسي كانت هي نفسها عوامل ساعدت على رقي الحياة الفكرية وازدهارها ، وذلك لأن السياسة اصطنعت العقل بجميع وسائله واتخذت منه سلاحا من اسلحة صراعها العنيف ، فكان الفكر والقلم واللسان اسلحة مسخرة في ميدان الصراع الى جانب السيف والرمح والسنان .

وكان هناك عامل آخر ساعد على رقي الحياة العقلية في ذلك العصر ، وهو ان المجتمع العباسي كان قد وصل الى مرحلة جديدة من مراحل عمره العقلي والثقافي ، وهي مرحلة الانتاج الخاص او الاصيل ، بعد ان كان في مرحلة البحث والتطلع والنقل ، فلقد مضى زمن الرشيد والمأمون ، وامتلأت

نور الكتب وخزائن الخلفاء بما نقل اليها وترجم من علوم الفرس والهند واليونان ، وجاء عهد التعليق والنقد والتقويم والشرح وعهد الانتاج والتأليف والتوفيق والملاءمة بين ذلك المنقول القديم وهذا المؤلف الجديد ، وكان القرن الرابع ميداناً رحباً لكل ذلك فظهر فيه انتاج ذلك المجتمع وكان نتاج شعوب مختلفة قوي بينها الاتصال والتمازج ووحدت ـ او قاربت ـ بينها الحياة في مجتمع واحد ، وكانت وحدة لم تفقد شعبا منها خصائصه الاصيلة . ولاشك ان تفاعل عقليات هذه الشعوب المختلفة واتصالها القريب قد ساعد على رقي الحياة الفكرية وسعة ميادينها وتنوع مجالاتها ، وقد كان العقل نشيطاً مبدعاً في كل ميادين المعارف التي خاضها ، واننا لنجد في كتب التاريخ والاداب والفرق صوراً رائعة لحيوية الحياة الفكرية ونشاطها في القرن الرابع . اما عن حالة النحو في هذا القرن ، فان حدة الخلاف في النحو بين البصرة والكوفة اخذت تخف على اثر وفاة المبرّد (٢٨٥ هـ) وثعلب (٢٩١ هـ) اي في مطلع عصر الرماني ، وان عدداً من نحاة ذلك العصر كانوا في بغداد امتداداً للمدرستين الخلافيتين بعامة ، ولمدرسة البصرة منهما بخاصة . وكانت الى جانب هؤلاء طبقة من النحاة تركت التعصب ومزجت بين المذهبين ، ولقد عدت طريقتهم هذه مدرسة اخرى ثالثة اصطلح عليها بالمدرسة البغدادية . وكانت منزلة النحو مانزال في ارتفاع شأنها بين العلوم ، كما ان البحث النحوي اتسع نطاقه حتى افاد من آفاق علمية جديدة ، وظهر في ميدانه عدد من نوابغ الفكر الذين اتسعت ثقافاتهم وتعددت جوانبها ، فإذا كل منهم متأثر ـ في أسلوبه النحوي ـ بالثقافة التي غلبت عليه من فقه او منطق او فلسفة او كلام .

وكان الرماني ابن بيئته البغدادية في عدم التعصب لمذهب نحوي معين ، أوابن عقيدته في ذلك وفي تغلب النزعة العقلية عليه وابن عصره في تنوع ثقافته[٦] ، وآثاره تشهد بهذه الطوابع التي طبعته ، وكان فيها عالي الرتبة كما قال ابو حيان التوحيدي[٧] ، وله اكثر من مائة مصنف ، تنكرها المصادر القديمة ، شارية في فنون مختلفة من نحو ، وصرف ، وبلاغة ، وقرآن ، واعتزال وكلام ، وهي :

١ ـ تفسير القرآن ، وهو اهمها[٨]/ ٢ ـ شرح سيبويه/ ٣ ـ شرح الاصول لابي بكر بن السراج/ ٤ ـ شرح الموجز لابن السراج/ ٥ ـ شرح الجمل لابن السراج/ ٦ ـ التصريف/ ٧ ـ شرح الالف واللام للمازني/ ٨ ـ الاشتقاق الكبير/ ٩ ـ الاشتقاق المستخرج/ ١٠ ـ شرح الهجاء لابن السراج/ ١١ ـ شرح المدخل للمبرد/ ١٢ ـ شرح المقتضب للمبرد/ ١٣ ـ الحروف/ ١٤ ـ الالفات/ ١٥ ـ الايجاز/ ١٦ ـ شرح مختصر الجرمي/ ١٧ ـ المبتدأ في النحو ./ ١٨ ـ الخلاف بين النحويين/ ١٩ ، ٢٠ ـ شرح مسائل الاخفش الكبير والصغير ./ ٢١ ـ الخلاف بين سيبويه والمبرد/ ٢٢ ـ نكت سيبويه/ ٢٣ ـ اغراض سيبويه/ ٢٤ ـ المخزومات/ ٢٥ ـ التصريف ./ ٢٦ ـ الجامع في علم القرآن/ ٢٧ ـ النكت في اعجاز القرآن (مطبوع)/ ٢٨ ـ شرح معاني الزجاج/ ٢٩ ـ المختصر في علم السور القصار/ ٣٠ ـ المتشابه في علم القرآن/ ٣١ ـ جواب ابن الاخشيد في علم القرآن/ ٣٢ ـ شرح الشكل والنقط لابن السراج/ ٣٣ ـ غريب القرآن/ ٣٤ ـ جواب مسائل طلحة في علم القرآن/ ٣٥ ـ المسائل والاجوبة من كتاب سيبويه/ ٣٦ ـ تهذيب ابواب كتاب سيبويه/ ٣٧ ـ صنعة الاستدلال (يشتمل على سبعة كتب)/ ٣٨ ـ نكت المعونة بالزيادات لابن الاخشيد/ ٣٩ ـ شرح المعونة (لم يتم)/ ٤٠ ـ الاسماء والصفات لله عزوجل/ ٤١ ـ مايجوز على الانبياء ومالايجوز/ ٤٢ ـ الروية في النقض على الاشعري/ ٤٣ ـ نقض التثليث على يحيى ابن عادي/ ٤٤ ـ تجانس الافعال/ ٤٥ ـ استحقاق الذم/ ٤٦ ـ الامامة/ ٤٧ ـ الرؤية/ ٤٨ ـ السؤال والجواب ./ ٤٩ ـ الاكوان/ ٥٠ ـ نقض استحقاق الذم في الرد على ابي هاشم/ ٥١ ـ تدريم المكاسب/ ٥٢ ـ الحظر والاباحة/ ٥٣ ـ مسائل احمد بن ابراهيم البصري/ ٥٤ ـ مسائل ابي جابي/ ٥٥ ـ جوامع العلم في التوحيد/ ٥٦ ـ صفات النفس/ ٥٧ ـ شرح الاسماء والصفات لابي علي/ ٥٨ ـ الارادة/ ٥٩ ـ نكت الارادة/ ٦٠ ـ المعلوم والمجهول والذكي والاثبات/ ٦١ ـ الاسباب/ ٦٢ ـ الحقيقة والمجاز/ ٦٣ ـ نقدات الاجتهاد/ ٦٤ ـ المجالس في استحقاق الذم/ ٦٥ ـ مجالس ابن الناصر/ ٦٦ ـ مسائل ابي علي بن الناصر في علم القرآن/ ٦٧ ـ نكت الاصول/ ٦٨ ـ الاصلح (الكبير)/ ٦٩ ـ الاصلح (الصغير)/ ٧٠ ـ تهذيب الاصلح/ ٧١ ـ المسائل والجواب في الاصلح الواردة من مصر/ ٧٢ ـ المسائل في اللطيف من الكلام/ ٧٣ ـ ادب الجدل/ ٧٤ ـ اصول الجدل/ ٧٥ ـ اصول الفقه/ ٧٦ ـ الرد على الدهرية/ ٧٧ ـ المنطق/ ٧٨ ـ الرسائل في الكلام/ ٧٩ ـ القياس/ ٨٠ ـ مسائل ابي العلاء/ ٨١ ـ مبادىء العلوم/ ٨٢ ـ المباحث/ ٨٣ ـ المعرفة/ ٨٤ ـ الصفات (كتاب صغير)/ ٨٥ ـ العلوم/ ٨٦ ـ الاوامر/ ٨٧ ـ الاسماء والصفات/ ٨٨ ـ العلل/ ٨٩ ـ العوض/ ٩٠ ـ ادلة التوحيد/ ٩١ ـ النبوة/ ٩٢ ـ مقالة المعتزلة/ ٩٣ ـ الاخبار والتمييز/ ٩٤ ـ تفضيل علي/ ٩٥ ـ الرد على من قال بالاحوال/ ٩٦ ـ الرد على المسائل البغداديات لابي هاشم/ ٩٧ ـ التعليق/ ٩٨ ـ الطبائع/ ٩٩ ـ الامالي (له)/ ١٠٠ ـ الحدود الاكبر/ ١٠١ ـ الحدود الاصغر .

واكثر هذه المصنفات مفقود طوحت به يد الزمان ، والمحفوظ انها مابين تأليف مستقل ، او تعليق ، او تعقيب ورد على كتب غيره من الائمة ، او شرح لها او اختصار[٩] .

التآليف في الحدود

ليس وضع الحدود للمعاني النحوية عملا ابتدأ بوضع كتب مستقلة في الحدود النحوية ، انما نشأ مع نشأة الدراسات النحوية واللغوية لان غاية الدراسة هي معرفة الشيء والتعريف به للدارسين من طريق حده ، لذلك نجد في كتب النحو واللغة محاولات لوضع الحدود والتعريفات للمعاني النحوية ، وكانوا في كتب النحو يبتدئون بحد الكلام ، ثم حد أجزائه ، فحدّوا الاسم والفعل والحرف . ثم اصبح وضع الحدود يستقل في كتب منفردة كما فعل الرماني في (الحدود الاكبر) و (الحدود الاصغر)[١٠] واستمر التأليف فيها الى عصور متأخرة ، فنجد منها في القرن العاشر (شرح الحدود النحوية) للفاكهي . وهناك كتب في الحدود مازالت مخطوطة[١١] .

ولعل اكثر ميادين العلوم قرباً من التحديد والحدود هي الفلسفة ، وذلك لانها تعنى بمعرفة كنه الاشياء وحقائقها ، فتهتم لذلك بحدها . يقول الزجاجي : « . . . إن الفلاسفة الذين هم معدن هذا العلم ـ اعني معرفة الحدود والفصول والخواص وما أشبه ذلك . . »[١٢] . ولقد وضع أهل الفلسفة والمنطق والكلام من المسلمين كتباً في الحدود والرسوم ، منها

(الحدود) لجابر بن حيان ، و(الحدود والرسوم) للكندي ، و(الحدود الفلسفية) للخوارزمي الكاتب ، و(الحدود) لابن سينا ، و(الحدود) للغزالي ، و(كتاب المبين في شرح الفاظ الحكماء والمتكلمين) لسيف الدين الامدي[١٣] ، و (التعريفات) للشريف الجرجاني . وتكلموا على قوانين الحدود ، وبيان الحاجة الى الحد ، ومادة الحد وصورته ، وترتيب طلب الحد بالسؤال ، وطريق تحصيل الحدود ، وتكلموا على انواع الحدود ، وهي : حقيقي او رسمي او لفظي ، والحد الاكبر[١٤] ، والحد الاصغر[١٥] ، والحد الاوسط .

وحدوا الحد بانه «القول الدال على ماهية الشيء ، اي على كمال وجوده الذاتي ، وهو مايتحصل له من جنسه القريب وفصله[١٦]»وبينوا الغرض من الحد : «واعلم ان الغرض بالحد هو الاحاطة بجوهر المحدود على الحقيقة ، حتى لايخرج منه ماهو فيه ولايدخل فيه مانيس منه ، لذلك صار لايحتمل زيادة ولانقصاناً .. ولذلك قيل في الحد انه لايحتمل الزيادة والنقصان ، وان الزيادة فيه نقصان من المحدود ، والنقصان منه زيادة في المحدود»[١٧] .

واستصعبوا وضع الحدود ، يقول الكندي في (الحدود والرسوم) : «لكن الاحاطة بحدود الاشياء ورسومها صعبة المسالك ، غير سالوفة[١٨]» ، ويقول ابن سينا في (الحدود) : «... علماً بانه كالامر المتعذر على البشر سواء كان تحديداً او رسماً ، وان المقدم على هذا بجرأة وثقة لتحقيق ان يكون أتي من جهة الجهل بالمواضع التي منها تقصد الرسوم والحدود[١٩]» .

ولصعوبة وضع الحدود ، ولفضل الحدود لانها تجمع حقائق الاشياء بأبين الوجوه ، واوضح الطرق واقصرها ، كانت اهمية كتب الحدود ، يقول جابر بن حيان عن كتابه (الحدود) : «واعرف قدر هذا الكتاب ، فلو قلت ان ليس في جميع كتبنا هذه الخمسمائة كتاب الامقصراً عنه في الشرف لقلت حقاً . فاذا كانت كتبنا هذه اشرف من جميع مالنا وأيسر ، وأبين منها وافضل لما فيها من علوم ساداتنا ، ومن جميع مالالناس غيرنا ، فقد صار هذا الكتاب افضل من جميع مافي العالم من الكتب ، لنا ولغيرنا ، بجمعه حقائق مافي هذه الكتب على أبين الوجوه ، وأصح الحدود ، واوضح الطرق ، فاعلم ذلك[٢٠]» .

وقد تكلم النحاة على الحدود كاهل المنطق والفلسفة ، وعرفوا الحد بانه « الدال على حقيقة الشيء . » [٢١] وقالوا « إن الحد لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر ، لان ذلك يدعو الى فساد المحدود وخطأ من يحده ، ولكن ربما اختلفت الفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه ، ولا يدعو ذلك الى تضاد المحدود ، كما يوجد الحد تارة من الاجناس والفصول ، وتارة من المواد والصور ، لان المادة تشاكل الجنس ، والصورة تشاكل الفصل .[٢٢] » وقالوا ان الحد يجب أن يكون مساوياً للمحدود ، وانه يلزم الاحتراز عن تعريف الشيء بنفسه .[٢٣] وراعوا في الحد ان يكون جامعاً مانعاً مثلهم[٢٤] : « ونعني بالجامع كونه متناولاً لجميع أفراده إن كانت له أفراد ، وبالمانع كونه أبياً دخول غيره فيه[٢٥] » . وبينوا أن النحويين كالمناطقة والفلاسفة يختلفون في الحد الموضوع لشيء معين[٢٦] ومع هذا التشابه في المنهج الا انهم راعوا خصوصية الحدود النحوية ، وضرورة بعدها عن كلام المنطقيين ، لأن غرض هؤلاء غير غرضهم ، يقول الزجاجي في «حد الاسم : الاسم في كلام العرب ماكان فاعلاً او مفعولاً او واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به . هذا الحد داخل في مقاييس النحو واوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البتة ، ولايدخل فيه ما ليس باسم ، وانما قلنا في كلام العرب ، لانا له نقصد ، وعليه نتكلم ، ولان المنطقيين وبعض النحويين قد حدوه حداً خارجاً عن أوضاع النحو ، فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقرون بزمان ، وليس هذا من الفاظ النحويين ولااوضاعهم ، وانما هو من كلام المنطقيين وان كان قد تعلق به جماعة من النحويين . وهو صحيح على اوضاع المنطقيين ومذهبهم لان غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على اوضاع النحو غير صحيح ، لانه يلزم منه ان يكون كثير من الحروف اسماء ، لان من الحروف مايدل على معنى دلالة غير مقرونة بزمان ، نحو ان ، ولكن ومانشابه ذلك[٢٧]» .

والذي نعرفه من كلام الزجاجي ان الحدود النحوية تأثرت بكلام اهل المنطق على يد طائفة من النحويين ممن اشتغلوا بهذا العلم فنظروا في المسائل النحوية من خلال آفاقه . ونلمس في كتب اهل الفلسفة والمنطق تأثر الحدود النحوية والبلاغية التي تختلط في كتبهم مع غيرها من حدودهم الفلسفية بطبيعة علومهم فنقرأ في كتبهم من حدود النحو :

• « الموضوع : هو الذي يسميه النحويون المبتدأ وهو الذي يقتضي خبراً ، وهو الموصوف » .

• « والمحمول ، هو الذي يسميه النحويون خبر المبتدأ وهو الصفة . ومثال ذلك في قولنا : «زيد كاتب» فزيد هو الموضوع ، وكاتب هو المحمول ، بمعنى الخبر »[٢٨] .

• « الاضافة ، وهي نسبة الشيئين يقاس احدهما الى الاخر ، كالاب والابن ، والعبد والمولى ، والاخ والاخ والشريك والشريك »[٢٩] .

• فالاسم هو كل لفظ مفرد يدل على معنى ولايدل على زمانه المحدود ، كزيد وخالد .

• والكلمة ، هي التي يسميها اهل اللغة العربية «الفعل» وحدّها عند المنطقيين : كل لفظ مفرد يدل على معنى ويدل على زمانه المحدود ، مثل مشى ويمشي وسيمشي ، وهو ماش .

• القول ، هو ماتركب من اسم وكلمة[٣٠] »

لقد تأثرت الحدود النحوية بمقولات الفلسفة والمنطق ، فكانت ـ في نظر الزجاجي ـ بعيدة عن طبيعة النحو ، وهذه التهمة وجهها الخرون الى حدود الرماني النحوية ، فليست كلها بالمعاني النحوية المحضة[٣١] . والحق ان النحو لدى الرماني تأثر بطبيعة العلوم التي اشتغل بها ، وكان له موقف من أمر تداخل المعارف والعلوم وأخذ بعضها من بعض ، فمع أنه ـ كالزجاجي وغيره ـ كان يعي حقيقة ان صناعة النحو لاينبغي ان يدخلها ما كان من صناعة غيرها ، ولكن اذا احتيج في صناعة النحو الى غيره ، فينبغي ان يلجأ اليه ، ففي شرحه لكتاب سيبويه نجده اذا رأى سيبويه يتعرض في الكتاب لشيء ليس من النحو ، يعتذر لتصرف سيبويه ، ويذكر العلة في ايراد ماأورده ويبين الصلة بينه وبين النحو : ومن ذلك وقوفه عند ما أورده سيبويه في (باب الظروف التي تحتاج الى تفسير) حيث قال : «لم أدخل ـ أي سيبويه ـ في هذا الباب تفسير الغريب وليس من صناعة النحو» ؟ ثم أجاب عن ذلك بقوله : «وانما ادخل في هذا الباب تفسير الغريب للحاجة اليه في كشف الوجه الذي يقع عليه الاعراب ، فجرى على طريق التبع للغرض ، فهكذا يصلح ان يدخل في الصناعة ماكان من صناعة غيرها كمثل هذه العلة على هذا الوجه»[٣٢] ولولا هذه الحاجة

« لم يصلح تفسير الغريب في أبواب النحو لانه تخليط بادخال صناعة في صناعة غيرها .»[٢٢] وبهذا « علل الرماني عمل سيبويه وتفسيره للغريب وهو يبحث في النحو ، بل وضع قاعدة عامة ضمنها رأيه في تداخل الصناعات او العلوم ومتى ينبغي له أن يكون[٢٣] » فلا ينبغي للمعارف ان تنعزل عن بعضها وتتناكر اذا كان تعاونها عاملاً في خدمتها .

ولعله وجد ان حد المعاني النحوية لاينفذ الى كنهها ان تجرد من النظر العقلي والمنطق ، ونتيجة لتاثر النحو لديه بغيره من المعارف ، نجده في حدوده يسلك سلوك أهل الفلسفة والمنطق ، لاسلوك النحاة ، فحدود النحاة لا تعرف بحقيقة المعرف وكنهه ، انما تمثل له ، فسيبويه ، مثلا ، يعرف الاسم بقوله : «فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط[٢٤]» وعندما اعترض الزجاجي على حدود النحويين التي اختلطت بالمنطق ، جاء تعريفه كتعريف سيبويه ، فهو يمثل للاسم بانه ماكان فاعلا او معمولا او واقعا في حيز الفاعل والمفعول به ، اي انه يعرف به بذكر اعراضه ومظاهره ، لابماهيته وكنهه ، وهذا مايسميه أهل المنطق برسم الشيء ، وهم يميزونه من حد الشيء الذي به يأخذون : «الحد قول دال على ماهية الشيء ، والرسم هو القول المؤلف من اعراض الشيء وخواصه التي تخصها جملتها بالاجتماع وتساويه[٢٥]» ويقولون : فالمخلصون انما يطلبون من الحد تصور كنه الشيء وتمثل حقيقته في نفوسهم لانه مجرد التمييز[٢٥]» فتعريف سيبويه والزجاجي تمييز للشيء ، وتعريف الرماني تصور لكنهه وماهيته ، ولقد قالوا ان تصور ماهيته يعني تمييزه في النهاية : «ولكن مهما حصل التصور بكماله تبعه التمييز ، ومن يطلب التمييز المجرد يقتنع بالرسم[٢٦]» فالرماني ، أراد ، اذن ، ان يعرف بكنه المحدودات التي عرف بها في كتابه ، واستعان على التعريف بماهيتها بثقافته الواسعة التي كان للمنطق والكلام فيها نصيب كبير ، فنظر من خلالها ، أما التصريح بانه لاينبغي ان يدخل صناعة النحو ماكان من صناعة غيره فيعني عنده ان لايدخلها الشيء الكثير الذي يغمرها فتتحول الى صناعة غيرها ، الى المنطق والفلسفة ، وبسبب نظرة الرماني هذه كان حالة متفردة ومنهجاً جديداً دافع عنه اصحابه : «وأما علي بن عيسى فعالي الرتبة في النحو واللغة والكلام والعروض والمنطق وعيب به الا انه لم يسلك طريق واضع المنطق ، بل افرد صناعة واظهر براعة[٢٦]» .

وصف المخطوطة ومنهج التحقيق

رسالة «الحدود في النحو» هي من نسخة خطية اشتملت على رسالتين ، وهي أولى هاتين الرسالتين ، اما الاخرى ، فهي «منازل الحروف» والاثنتان لابي الحسن علي بن عيسى الـــــرماني . وعدد صفحات الرسالة ثلاث وعشرون صفحة ، في كل صفحة ثمانية عشر سطراً ، وقد أخذ ناسخها بنظام التعقيبة ، ولم يشكل النص . ومكتوب في نهايتها ان ياقوتاً قد انتسخها عن اصل قديم بخط عمر بن ابي عمر السجزي الذي قرأه على مصنفه الرماني . ونحن نعتقد ان عمر بن ابي عمر السجزي هذا وعمر بن ابي عمرالسجستاني الذي خط الرسالة الثانية «منازل الحروف» هما شخص واحد ، الا ان تلفاً أصاب اللقب في احدى المخطوطتين ، فجاء ناسخ قرأ الاسم التالف قراءة تجعله لشخص آخر ثان . اما ياقوت فهو ياقوت الحموي ابو عبد الله بن عبد الله الرومي الجنس والمولد ، الحموي المولى ، البغدادي الدار ، وقد أسر من بلاده صغيراً وابتاعه ببغداد تاجر يعرف بعسكر ابن ابي نصر ابراهيم الحموي وجعله من الكتاب لينتفع به في ضبط تجائره ، وكان مولاه عسكر لايحسن الخط ولايعلم شيئاً سوى التجارة ، وقد قرأ ياقوت النحو واللغة ، وعندما وقعت بينه وبين مولاه نبوة ابعده عنه فاشتغل بالنسخ بالاجرة ، وهو صاحب التصانيف المعروفة «معجم البلدان» و«معجم الشعراء» و«معجم الادباء» وغيرها ، وقد توفي في سنة ست وعشرين وستمائة[٢٧] . ولقد ذكره الدكتور ابراهيم السامرائي في تحقيقه بانه ياقوت الرومي[٢٨] . وفي تحقيق الدكتور مصطفى جواد ، ورد ذكر «ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي» في نهاية رسالة احمد بن فارس (تمام فصيح الكلام) التي ضمها كتابه مع مخطوطتي الرماني ، وعرف به في الهامش[٢٩] ، ولم يذكر ان ياقوتاً الذي ورد اسمه مجرداً في نهاية مخطوطتي الرماني هو ياقوت الحموي ، وكانه كان مطمئناً الى هذا لان ناسخ احدى المخطوطات الثلاث هو ناسخها جميعها ، لانها تضمها نسخة خطية واحدة كما ذكر . وقد ذكر الدكتور مازن المبارك نسخة لمخطوطة (الحدود في النحو) اطلع عليها ضمن مجموع مخطوط في مكتبة الاثار العامة ببغداد نقلها محمد بن طاهر السماوي عن نسخة بخط ياقوت وقد جاء في آخرها : «هذا آخر كتاب الحدود المستنسخ عن خط عمر بن ابي عمر السجزي واصله الذي قرأه على مصنفه علي بن عيسى الرماني وكتبه ياقوت . وفرغ منه عن خط ياقوت الحموي محمد بن طاهر السماوي في النجف سنة الف وثلاثمائة وثمان وثلاثين حامداً مصلياً مسلماً مستغفراً[٣٠]» ولولا هذه التاكيدات التي تعين ياقوتاً الذي ورد اسمه مجرداً في نهاية رسالتي الرماني ـ بانه ياقوت الرومي الحموي ـ لكان هناك احتمال لأن يكون ياقوتا آخر ممن عرفوا بالخط والنسخ ممن تذكرهم المصادر ، فهناك ابو الدر ياقوت بن عبد الله الرومي الملقب مهذب الدين الشاعر المشهور ، الذي كتب خطاً حسناً ، والذي توفي في سنة اثنتين وعشرين وستمائة[٣١] وهناك ابو الدر ياقوت بن عبد الله الموصلي الكاتب الملقب امين الدين والذي كتب الكثير وانتشر خطه في الافاق ، وكان في نهاية الحسن ولم يكن في آخر زمانه من يقاربه في حسن الخط ولايؤدي طريقة ابن البواب في النسخ مثله ، وقد توفي في سنة ثماني عشرة وستمائة[٣٢] .

ولقد ذهب الدكتور ابراهيم السامرائي في تحقيقه الى ان المخطوط ـ وهو نفسه المخطوط الذي تحققه[٣٣] ـ هو بخط ياقوت الرومي نفسه ، ونرى الصحيح انه منسوخ عن خط ياقوت ، فلقد وجدنا في نهاية رسالة الرماني «منازل الحروف» وهي الرسالة الثانية التي تضمها النسخة التي تحققها مانصه : «وجد على ظهر كتابي الرماني بخط ياقوت ماصورته ، قرأت على الشيخ ابي الحسن علي بن موسى ايده الله تعالى جميع هذا الكتاب ، وفرغت منه لخمس خلون من المحرم سنة ثلثمائة واحدى وثمانين بمدينة السلام ...» وهو مكتوب بالخط نفسه الذي افترض انه خط ياقوت ولايصح ان يكتب ياقوت عن نفسه انه وجد هذا بخط ياقوت ، وانما يقوله ناسخ آل اليه خط ياقوت ، ولقد أشير الى ان هناك نسخاً نسخت عن خط ياقوت ، فذكر الدكتور مصطفى جواد ان نسخته حديثة الخط بيد احد الخطاطين البغداديين وانها نسخت قبل اكثر من ثلاثين عاماً ـ بحسب اطلاعه ـ من تاريخ كتابته لمقدمة كتابه ، وهو العام ١٩٦٨[٣٤] . وذكر الدكتور مازن المبارك النسخة التي انتسخها عن خط ياقوت محمد بن طاهر السماوي في سنة الف وثلاثمائة وثمان وثلاثين ،

كما ذكرنا ، وهناك امر آخر يؤكد انها ليست بخط ياقوت نفسه ، وهو ان النص يحتوي على قدر غير يسير من الاضطراب والخلط ، ولهذا تكررت بعض التعريفات ، وجاء بعض الكلام غير مفهوم لانه سقط منه بعضه ، وجاء احياناً وهو على خطأ واضح في تقرير المسائل النحوية ، وهذا لايمكن ان يفسر بجهل الرماني بالنحو ، ولابجهل ياقوت ، وهو على ماذكرنا من شأنه وتحصيله للمعارف التي منها اللغة والنحو ، ولو كان الخط خطه لانتبه الى مافي النص من خطأ واضطراب لافتراض انه اصاب النسخة التي كتبها عمر بن ابي عمر السجزي ، وانما نفسره بما اصاب النسخة التي كتبها ياقوت عن نسخة السجزي من خرم وتلف ، وبعد ان مضى على كتابتها حين من الدهر ، جاء ناسخ المخطوطة التي بين ايدينا ، فعمد الى نقل ما وجده ساقطاً من النسخة الاصلية، وضمه الى بعضه ، فجاء ناقصاً مضطرباً غير قادر على تمييزه .

* * *

ذكرت المصادر القديمة للرماني كتابين في الحدود ، هما (الحدود الاكبر) و(الحدود الاصغر) ، ورجح بعض الباحثين ان يكون (الحدود الاصغر) هو هذا المخطوط الذي نحققه[14] ، وهذا مانرجحه لانه اصغر من ان يوصف بالاكبر ، وعلى هذا يكون كتاب (الحدود الاكبر) قد ضاع فيما ضاع من آثار الرماني الكثيرة ، ولقد عرف الرماني بتآليفه في الحدود حتى سمي بصاحب الحدود[15] . اما عنوان مخطوطتنا (الحدود في النحو) فهو من ناسخ المخطوطة[16] ولقد نشر الشيخ محمدحسن آل ياسين هذه المخطوطة مع مخطوطة «منازل الحروف» قبل اكثر من ثلاثين عاماً في بغداد[17] .

اما المنهج الذي اتبعته في تحقيق المخطوطة ، فقد حاولت اخراج النص بصورة صحيحة سليمة ، وهو الغاية من تحقيق النصوص ، والتزمت في التحقيق بما يأتي :-

١ - خرّجت شواهد النص من آيات واحاديث واشعار ، وهي قليلة .

٢ - قوّمت مافي النص من كلام غير مستقيم من طريق اكمال ماسقط منه أو تعديله واشرت الى ذلك في الهامش كما أشرت في الهامش الى التعديل الذي أرى من المناسب أن يجري في المتن ، الا أني لم أغيره اليه لانه ليس كالالتزام تغييره أو تعديله .

٣ - كتبته على وفق القواعد الاملائية المعروفة اليوم ، ولقد وجدته لايجري على هذه القواعد احيانا قليلة ، فكلمة ثلاثة مثلا ، كتبت «ثلثة» وتتجلى ظاهرة الاعلال في كتابة الهمزة ، فالفائدة تكتب «الفايدة» ، وزائد يكتب «زايد» .

٤ - لما كان الرماني قد اتهم بأن ماعرف به لايمت الى النحو بصلة ، او انه ليس نحوياً محضاً ، فقد رددت مصطلحاته الى النحو والى اماكن وجودها في كتب النحو .

٥ - اشرت في الحاشية الى ماقرره الدكتور مصطفى جواد والدكتور ابراهيم السامرائي اللذان سبق لهما ان حققا المخطوطة ، ولقد اكدت ماأتفق معهما فيه ، وناقشت ماأختلف معهما عليه ، واشرت الى ارقام الصفحات فقط في كتابيهما دون ذكر اسمي الكتابين لانني ذكرتهما في المقدمة .

٦ - اشرت الى بدء الصفحة ونهايتها في متن المخطوطة ، ووضعت ارقاماً للدلالة على هذا ، وقد رمزت للوجه الايمن من الورقة بالحرف (أ) مقروناً برقمها ، وللوجه الايسر بالحرف (ب) مقروناً برقمها .

(١) هوامش الدراسة

(١) (رسائل في النحو واللغة) حققها مع يوسف يعقوب مسكوني .

(٢) (رسالتان في اللغة)

(٣) ينظر : « نزهة الالباء في طبقات الادباء » ص ١٥٠/ ص ١٨٩ و « معجم الادباء » حـ١٤/ ص ٧٣- ٧٤ و « معجم البلدان » حـ٣ ، ص ٦٦-٦٧ و « انباه الرواة على انباه النحاة » حـ٢ ، ٢٩٥ / و « شذرات الذهب في اخبار من ذهب » حـ٣ ، ص ١٠٩ / و « بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة » ص ١٨٠-١٨١ / و « معاني الحروف » من دراسة المحقق - ص ١١، ١٢

(٤) معجم الادباء حـ١٤ / ص ٧٥

(٥) المصدر السابق حـ١٤ ص ٧٦

(٦) ينظر : « الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه » ص ١٢ ، ١٣ ، ١٦ - ٢١ ، ٤٥ ، ٣٤١

(٧) ينظر : « الامتاع والمؤانسة حـ١ ، ١٣٣

(٨) ينظر : « شذرات الذهب في اخبار من ذهب » حـ٣ / ص ١٠٩

(٩) ينظر : « معاني الحروف » ص ١٧-٢١

(١٠) ينظر : (معجم الادباء) حـ١٤ / ص ٧٥ و (بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة) ص ١٨١ ولقد ذكرهما أبو البركات الانباري في (نزهة الالباء في طبقات الادباء) ص ١٨٩ باسم (المحمود الاكبر) و (المحمود الاصغر)

(١١) ينظر : « فهرست مخطوطات النحو والصرف واللغة والعروض » ص ٨٥

(١٢) الايضاح في علل النحو ، ص ٤٦

(١٣) جمعها الدكتور عبد الامير الاعسم في كتابه (المصطلح الفلسفي عند العرب) محققاً دارساً لها .

(١٤)و(١٥) من هذين المصطلحين ربما أخذ الرماني عنواني كتابيه في الحدود اللذين أشرنا اليهما .

(١٦) (الحدود) لابن سينا / ، (ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب) ص ٢٣٩

(١٧) (الحدود) لجابر بن حيان / (ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب) ص ١٦٥

(١٨) (الحدود والرسوم) للكندي / (ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب) ص ١٨٩

(١٩) (الحدود) لابن سينا / (ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب) ص ٢٣١

(٢٠) (الحدود) لجابر بن حيان / (ضمن المصطلح عند العرب) ص ١٧٠

(٢١) الايضاح في علل النحو / ص ٤٦

(٢٢) ينظر : (مفتاح العلوم) ص ٢٠٥ - ٢٠٦

(٢٣) ينظر تعريف الفاكهي له في « شرح الحدود النحوية » ص ٢٩

(٢٤) مفتاح العلوم / ص ٢٠٥

(٢٥) ينظر : (الايضاح في علل النحو) ص ٤٧

(٢٦) الايضاح في علل النحو ص ٤٨ .

(٢٧) (الحدود الفلسفية) للخوارزمي الكاتب / (ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب) ص ٢١٦

(٢٨) المصدر السابق / ص ٢١٨

(٢٩) نفسه / ص ٢٢٠

(٣٠) ينظر : « البصائر والذخائر » حـ١ ، ص ٠٠١٧١ و (معجم الادباء) حـ١٤ / ص ٧٤ - ٧٥ و « الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه » ص ٢٣٥ ، ٠٠٢٦٩ و « رسالتان في اللغة » ص ١٧ ، ٦٦

(٣١) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه / ص ٢٤٨ ونص الرماني من (شرح الرماني على كتاب سيبويه) ٢ / ١ / ٣٩

(٣٢) شرح الرماني على كتاب سيبويه ٢ / ١ / ٤. والنص من (الرماني النحوي . . .) ص ٢٤٩

(٣٣) الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، ٢٢٠

(٣٤) الكتاب ، حـ١ ، ص ١٢

(٣٥) (الحدود) للفرّاني / (ضمن المصطلح الفلسفي عند العرب) ص ٢٦٨

(٣٦) الامتاع والمؤانسة حـ١ / ص ١٣٣

(٣٧) ينظر ، « وفيات الاعيان وانباء أبناء الزمان » حـ٦ / ص ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٩ .

(٣٨) تنظر « رسالتان في اللغة » ص ١٧

(٣٩) ينظر « رسائل في النحو واللغة » ص ٣٦

(٤٠) ينظر « الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه » ص ٨٩ وذكر الدكتور مصطفى جواد ان هناك نسخة للمخطوطة لدى الاستاذ ميخائيل عواد ينظر « رسائل في النحو واللغة » ص ١ ، وهي تختلف مع نسخته في مسائل يسيرة يشير اليها في الهامش .

(٤١) ينظر « وفيات الاعيان وأنباء أبناء الزمان » حـ٦ / ص ١٢٢ ، ١٢٥

(٤٢) ينظر المصدر السابق ، ص ١١٩ ، ١٢٢

(٤٣) تأكدنا من هذا من خلال وصف الدكتور السامرائي للمخطوط ، ومن خلال الصفحتين الاولى والاخيرة من المخطوط اللتين أرفقهما مع تحقيقه .

(٤٤) ينظر « رسائل في النحو واللغة » ص ١

(٤٥) ينظر « رسائل في النحو واللغة » ص ١٢ و « رسالتان في اللغة » ص ١٣

(٤٦) ينظر « البصائر والذخائر » حـ١ ، ص ١٧١

(٤٧) ينظر « رسالتان في اللغة » ص ١٦

(٤٨) ينظر المصدر السابق ، ص ١٦ ، ١٧ .

* * *

/١٢/

كتاب
«الحدود في النحو»
للرماني

بسم الله الرحمن الرحيم

«لله الامر من قبل ومن بعد»[١]

باب الحد لمعاني الاسماء التي يحتاج اليها[٢] في النحو

وهي القياس والبرهان والبيان والحكم والعلة والاسم والفعل والحرف والاعراب والبناء والتغيير والتصريف والغرض والسبب والمعرفة والنكرة والمفرد والجملة والتثنية والجمع والمرفوع والمنصوب والمجرور والتوابع والصفة والبدل والنسق والحال والتمييز والاضافة والمصدر والاشتقاق والمظهر والمضمر والفائدة والعامل والحذف والذكر والمركب والمقيد والاستثناء والحقيقة والمجاز والجنس والنوع والقوة والضعف والتخفيف والترخيم والمقصور/ ٣ب /والممدود والمذكر والمؤنث والنظير والنقيض والتقدير والتحقيق والاصل والفرع والمطرد والنادر والخبر والاستفهام والجزاء والجواب والمستقيم والمحال[٣] والعارض واللازم والضرورة[٤] والمعنى واللفظ والكلام والغرض[٥] والداعي والصارف والاستعارة والحقيقة والمادة والمرتبة[٦] والمناسبة والخاصة والغني[٧] والمحتاج والعظيم والحقير والحادث وتم حدود باب الموصولات .

ـ باب الحدود ـ

القياس[٨] : الجمع بين اول وثانٍ يقتضيه ، في صحة الاول صحة الثاني ، وفي فساد الثاني فساد الاول . البرهان[٩] : بيان اول عن حق يظهر فيه ان الثاني حق . البيان[١٠] : اظهار المعنى للنفس كاظهار الرؤية للشخص . الحكم[١١] : خبر مماتقتضيه الحكمة مما فيه الفائدة . العلة[١٢] : تغيير المعلول عما كان عليه[١٣] . الدلالة : اظهار المدلول عليه . الاسم[١٤] : كلمة تدل على / ٤أ / معنى من غير اختصاص بزمان دلالة البيان[١٥] . الفعل[١٦] : كلمة تدل على معنى مختص بزمان دلالة الافادة . الحرف : كلمة لاتدل على معنى الا مع غيرها مما معناها[١٧] في غيرها[١٨] . وحذار[١٩] : اسم لانه يدل دلالة البيان . الاعراب : تغيير آخر الاسم بعامل[٢٠] . البناء : لزوم آخر الكلمة[٢١] بسكون او حركة . التغيير[٢٢] : تصيير الشيء على خلاف ماكان بانقلابه عما كان . التصريف : تصيير الشيء في جهات مختلفة[٢٣] . الغرض : مقصد يظهر فيه وجه الحاجة اليه ، والمنفعة به ، وله اسباب تطلب من اجله ، فالغرض في النحو ، تبيين صواب الكلام من خطئه[٢٤] ، على مذهب العرب بطريق القياس . السبب[٢٥] : عمل يؤدي الى الغرض ، والغرض اول ، فالطلب آخر في السبب . المعرفة : المختص بشيء دون غيره بعلامة لفظية ، والعلامة اللفظية على وجهين : علامة موجودة وعلامة مقدرة ، فالموجودة/ ٥ب /الالف واللام ، والمقدرة في ثلاثة اشياء : الاسم العلم والمضمر والمبهم[٢٦] . النكرة : المشترك بين الشيء وغيره في موضعه[٢٧] . المفرد : هو المذكور وحده من اسم وفعل وحرف . الجملة : هي المبنية من موضوع[٢٨] ومحمول[٢٩] للفائدة[٣٠] . التثنية : صيغة مبنية من الواحد للدلالة على الاثنين . الجمع : صيغة مبنية من الواحد للدلالة على الصدد الزائد على الاثنين . المرفوع : كلمة عمل فيها عامل الرفع . المنصوب : كلمة عمل فيها عامل النصب . المجرور : كلمة عمل فيها عامل الجر[٣١] . التوابع : هي الجارية على اعراب الاول ، وهي خمسة ، التأكيد والصفة وعطف البيان والبدل[٣٢] والنسق . الصفة : قول له بيان زائد على بيان الاسم الجاري عليه مختص به[٣٣] . البدل : قول يقدر في موضع الاول . النسق : تبع للاول على طريق الشركة . الحال : انقلاب المعنى في صفة النكرة عما كان عليه للزيادة في الفائدة/ ٦أ /التمييز : تبين النكرة المفسرة للمبهم . الاضافة : اختصاص اول بثانٍ[٣٤] داخل في اسمه كالجزء

منه . المصدر : اسم لحادث يوجد فيه الفعل . الاشتقاق : اقتطاع[٣٥] فرع من اصل يدور في تصاريفه[٣٦] على الاصل . المُظهر : هو[٣٧] المدلول عليه باسمه[٣٨] على غير جهة الراجع الى ذكره . المُضْمر[٣٩] : المدلول عليه[٤٠] على جهة الراجع الى ذكره . الفائدة[٤١] : الدلالة على القطع بأحد الجائزين فيما يحتاج اليه[٤٢] . عامل الاعراب : هو موجب لتغيير في الكلمة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى[٤٣] . الحذف : اسقاط كلمة بخلف منها يقوم مقامها[٤٤] . الذكر : وجود كلمة على جهة التذكير بالمعنى . المركب : هو المركب من كلمتين بمنزلة اسم واحد في شدة الانعقاد[٤٥] . المقيد[٤٦] : هو الموصول بما يعيّن المعنى . المطلق : هو المجرد مما يعيّن المعنى[٤٧] . الاستثناء : اخراج بعض من كل[٤٨] بمعنى الا . الحقيقة : الدلالة على المعنى من غير جهة الاستعارة . المجاز . تجاوز/ ٧ب /الاصل الى الاستعارة .[٤٩] الجنس : صنف يعمه معنى مشترك[٥٠] ، وينقسم الى انواع مختلفة[٥١] . النوع : احد اقسام الجنس المختلفة كالحيوان[٥٢] والانسان . والجنس يُحمل [عليه][٥٣] نوعه كقولك كل انسان حيوان . والجمع لايحمل على واحده ، كقولك : كل نفر أنفار ، لانه على تقدير كل رجل رجال ، وكل نمر نمور . وواحد الجنس ، نوع . القوة[٥٤] : خاصة يمكن بها مالايمكن بما هو نقيض صفتها ، فالاسم اقوى من الفعل لانه يمكن ان يستغنى[٥٥] بالاسم عن الفعل في الفائدة ، ولايمكن ان يستغنى بالفعل . والبيان عن الشيء في عينه أقوى من البيان عنه في الجملة لانه يمكن الاشارة اليه إذا [كان مفرداً][٥٦] ولايمكن بالجملة . والفعل أقوى في العمل من الاسم لانه يمكن ان يُدّل به على أنه عامل في وضع يقع فيه وليس ذلك في الاسم . الضعف : نقصان القوة عن الحد[الذي][٥٧]هي عليه . والنادر[٥٨] : اضعف من المطرد في البيان . التخفيف : / ٨أ /تسهيل مايثقل على اللسان او في الطباع[٥٩] . الترخيم : حذف آخر الاسم في النداء . الممدود : هو المختص بمد الصوت في آخره . المقصور : هو المختص بالف مفرد في آخره كقولك : الهواء هواء الجو ، والهوى هوى النفس[٦٠] . المذكر : الخالي من علامة التانيث في اللفظ والتقدير . المؤنث : الكائن بعلامة التانيث في اللفظ والتقدير ، والمؤنث الحقيقي هو المختص بفرج الانثى والمذكر الحقيقي هو المختص بفرج الذكر . النظير[٦١] : هو الشبيه بما له مثل معناه ، وان كان من غير جنسه[٦٢] كالفعل[٦٣]المتعدي نظير الفعل الذي لايتعدى في لزوم الفاعل وفي الاشتقاق من المصدر ، وغير ذلك من الوجوه نحو استتار الضمير وعمله في الظرف والمصدر والحال . النقيض : هو المنافي لما ناقاه بانهما لايجتمعان في الصحة وهو على وجهين احدهما على طريق الايجاب ، والاخر على طريق السلب ،نحو : موجود [و][٦٤] معدوم ،[الحي][٦٥]والاحي ، / ٩ب /موجود[و] ليس بموجود . التقدير : المختص بان المعنى فيه على خلاف ماهو به كما ان الكذب الخبر عن الشيء بخلاف ماهو به ، والمعنى المقدر يحتاج اليه للبيان عن حق . وكل كذب مُقدّر ، وليس كل مقدر كذباً . المحقق[٦٦] : هو المختص بان المعنى فيه على ماهو به ، كالصدق الذي هو خبر مخبره على ماهو به . الاصل[٦٧] : اول يبنى عليه ثانٍ . الفرع[٦٨] : ثانٍ يبنى على أول . المطرد : الجاري على النظائر . النادر[٦٩] : الخارج عن[٧٠] النظائر الى قلة في بابه . الخبر : كلام يجوز فيه صدق او كذب . الاستفهام : طلب الفهم . الاستخبار : طلب الخبر . الجزاء : المستحق بالعمل من الخير والشر وهو جواب الشرط . المستقيم[٧١] : هو المستمر في جهة الصواب . المُحال[٧٢] : هو المنقلب بالتناقض الذي فيه . العارض : هو المار على طريق النادر . اللازم : هو المار على طريق المطرد . الحسن[٧٣] : هو المتقبل في نفس الحكيم . القبيح[٧٤] : هو المنكره في نفس الحكيم . الجائز : هو المار على جهة/ ١٠أ /الصواب . الضرورة : هي المداخلة فيما لايمكن الامتناع منه وان ضرّ . المعنى : مقصد يقع البيان عنه باللفظ . اللفظ : كلام يخرج من الفم . الكلام : ما كان من الحروف دالاً بتاليفه على معنى . الغرض[٧٥] : المتعمد الذي يظهر وجه الحاجة اليه والمنفعة به وله اسباب يطلب[٧٦]من اجله[٧٧] . الداعي[٧٨]الى الشيء : المقوي له بانه ينبغي[٧٩] . الصارف عنه[٨٠] : المضعف له بانه لاينبغي أن يفعل . الاستعارة : اجراء الكلام على غير ما [هو][٨١]له في الاصل للمبالغة . الحقيقة[٨٢]اجراء الكلمة على ماهي له في اصل اللغة . الصورة[٨٣] : خاصة تاليف يتفصل من سائره بعظم شانه . المادة[٨٤]ترادف المعاني على الشيء . المرتبة[٨٥] : منزلة للشيء هو أحق به . المناسبة : شركة قريبة كالولادة . الخاصة : معنى صفة الشيء دون غيره . الغنيّ[٨٦]عن الشيء : هو المختص بما وجوده وعدمه بمنزلة[٨٧]في انتفاء[٨٨] صفة النقص . المحتاج الى الشيء : هو المختص/ ١١ب / بما في وجوده وعدمه صفة نقص . العظيم : هو المختص بشدة الحاجة اليه او الى انتفائه . الحقير : هو[غير][٨٩] المختص بشدة الحاجة اليه او الى انتفائه . الحادث : الموجود بعد ان لم يكن[٩٠] .

ـ باب حدود الموصولات[٩١] ـ

العلم[٩٢]الذي يتعدى الى مفعولين هو الذي يدخل على المبتدأ والخبر بعد ذكر الفاعل . والعلم الذي لايتعدى الى مفعولين ماعدا العلم[٩٣] وهو على وجهين ، أحدهما لايتعدى كقولك بريته[٩٤] ، والاخر يتعدى الى واحد كقولك عرفت زيداً وذلك انه بحسب ماضمن من معنى المعلوم . أفعل الذي لايضاف الا الى جمع[٩٥] وهو واحد منه هو الذي فيه معنى يزيد كذا على كذا ، كقولك : الياقوت افضل الحجارة ، ولايجوز الياقوت افضل الزجاج لانه ليس بعض الزجاج ، ويجوز : يوسف افضل الاخوة ، ولايجوز يوسف افضل اخوته لان اخوته غيره . ويجوز/ ١٢أ /مررت باحمركم لانه ليس فيه معنى يزيد كذا على كذا فيجوز ان يضاف الى غيره وكذلك كل ماكان من

الالوان نحو ، هذا العبد اسودكم[٩٦] . الجواب الذي يشبه العطف هو الجواب بالفاء كقولك : لاتدنُ من الاسد فيأكلك ، لانه بمنزلة : لاتدن من الاسد ، فانك ان تدن منه يأكلك . الاسم الذي في موضع الفائدة[٩٧] يحتمل التعريف والتنكير هو الذي في موضع الفائدة ، نحو خبر الابتداء في قولك : زيد قائم وزيد القائم ، والذي لايحتمل التعريف هو الذي في موضع الزيادة في الفائدة ، نحو هذا زيدٌ قائماً ولا يجوز[٩٨] على الحال هذا زيد القائم . ممتمد البيان الذي لايجوز حذفه : هو الفاعل لانه مضمن[٩٩] بذكره بقوة تعلقه به . وممتمد البيان الذي يجوز حذفه : المبتدأ[١٠٠] لانه يجوز ان يخلو الاسم من خبر اذا كان مضافاً او مفعولاً ، وهو واحد يتصرف في/ ١٣ب / عنه المواضع ، وليس كذلك الفعل[١٠١] لانه لايقع موقعاً الا وهو متعلق بالفاعل . الذي يصلح ان يضاف اليه[١٠٢] هو الاسم الذي ينبيء عن الاول ويقع موقع الجزء منه ، ولايصلح مثل ذلك[١٠٣] في الحرف ولاالفعل . الاسم الذي لايجوز ان يوصف هو الناقص المتمكن بالابهام وتضمين معنى الحرف نحو ، كيف واين ومتى ومن وما واذ واذا وحيث . العطف على التاويل هو المحمول على معنى[١٠٤] الموضع نحو : لا أمْ لي إن كانَ ذاك ولا أبُ[١٠٥] . لان فيه معنى مالأمّ لي ولا أبَ . أفعل الذي يتعاظم ويتبيّن بالتمييز ، هو بمعنى أفعل من كذا ، كقولك : لهو[١٠٦] احسن منك وجهاً وهو خلاف هو أحسن وجه . الاستثناء الذي يصلح فيه تفريغ العامل هو الاستثناء من منفي كقولك : مافي الدار الا زيدٌ ومامار الا عمرو . المحذوف/ ١٤أ / الذي لايجوز اظهاره : هو الذي يكثر حتى يصير بمنزلة المذكور في فهم المعنى نحو «اياك» في التحذير . والذي يجوز ان يحذف ، ماعليه دليل من غير اخلال . والذي عليه دليل هو على وجهين : منه ما يصحبه الدليل ، ومنه مايكثر فيكون هو الدليل . احدُ التي لاتكون الا في النفي ، هي التي تكون لاعم العام[١٠٧] على الجملة والتفصيل نحو : مافي الدار أحدٌ ، فهي بمعنى مافي الدار واحد فقط ، ولااثنان فقط ، ولااكثر من ذلك ولاقل ، فمثل هذا لايقع في الايجاب فاما احدٌ التي تقع في الايجاب فبمعنى[١٠٨] واحد نحو : «قل هو الله احد»[١٠٩] اي واحد فهذه تجوز في الايجاب والنفي . الذي تصح به فائدة الكلام : هو الجملة نحو ، زيد قائم ويذهب عمرو لإنه الذي يدل على القطع بأحد الجائزين . وما عدا الجملة لاتصح به فائدة لانه لايدل على القطع بأحد الجائزين ، واذا جاء المفرد في الكلام فهو[١١٠]/ ١٥ب / من باب المحذوف نحو : اياك اياك ، اي احذر . الكلام الذي لايجوز هو الجاري على اصل غير صحيح . والكلام الذي يجوز هو الجاري على اصل صحيح . الفعل الذي يجوز ان يلغى هو الذي يدخل على الجملة ، نحو ظننت واخواتها . احد الذي يصلح ان يعمل فيه فعل ، واي هو[١١١] المبهم الذي يصلح الفعل فيه لكل واحد من الشيئين ولايجوز فيما يصلح الا للواحد بعينه[١١٢] ، كقولك : ايكما عوّر عين احدكما . ولايجوز ايكما عض انفه احدكما ، ولكن عض انفه[١١٣] الآخر ، لان احداً مبهم فإذا خرج عن الابهام لم يجز[١١٤] . الافعال التي لايقتصر فيها على احد المفعولين هي التي يكون الثاني خبراً عن الاول لان متعلق الفعل ماتلت عليه الجملة وهو الذي فيه الفائدة نحو علمت واخواتها . البدل الذي بالمعنى يشتمل[١١٥] عليه هو الذي الكلام الاول فيه يدل على ان متعلق العامل غير المذكور/ ١٦أ / كقولك سُرق زيد ثوبُه ، فسُرِقَ زيدٌ يدل على انه سرق ملكُ زيد فوقع البدل على هذا . والحروف التي لاتدخل الاعلى الاسم هي التي معناها في الاسم كحروف الاضافة والالف واللام التي للمعرفة . الحروف التي لاتدخل الا على الفعل هي التي معناها في الفعل كحروف الاستقبال وحروف الامر والنهي وحروف الجزاء . الحروف المشتركة بين الاسم والفعل هي التي تدخل على الجملة وتطلب مافيه الفائدة كحروف النفي وحروف الاستفهام . حروف التعدية هي التي تسلط العامل على مابعدها حتى يتعلق بها كحرف الاستثناء في الايجاب وحروف الجر . الاسم الناقص هو الذي يحتاج الى صلة كالذي . الاسم المتمكن هو الذي تخلص فيه الاسمية بانه لايشبه الحرف . الحروف التي [لها][١١٦] صدر الكلام هي التي تدخل على الجملة قاطعة لها عما قبلها كلام الابتداء/ ١٧ب / وحروف الاستفهام وما النفي[١١٧] . الصفة التي تعمل في السببي والاجنبي[١١٨] هي الجارية على للفعل ، والصفة التي لاتعمل الا في السببي خاصة هي[١١٩] المشبهة بالجارية[١٢٠] من جهة انها تثنى وتجمع وتؤنث وتذكّر كالجارية . التانيث الحقيقي هو الذي له فرج الانثى ، والتانيث اللفظي ماعدا الحقيقي . الاضافة الحقيقية ماكان اللفظ على الاضافة والمعنى عليها .[١٢١] والاضافة اللفظية ماكان اللفظ على الاضافة والمعنى على الانفصال . الذي يدل عليه الفعل في عينه المصدر ، والذي يدل عليه في الجملة هو متعلقه ماعدا المصدر . الفعل الحقيقي هو الذي يدل على مصدر حادث ، والفعل اللفظي هو الذي لايدل مصدره على حادث نحو كان واخواتها . المحذوف فيما جرى كالمثل هو الذي لايجوز ان يظهر لأن الامثال لاتغيّر نحو ، هذا ، ولازعماتك[١٢٢] ، ومن انت وزيداً ./ ١٨أ / المحذوف الذي [يدل عليه][١٢٣] ماقبله من الكلام : هو الذي يدل عليه دلالة تضمين كقول الله عزوجل «وقالوا كونوا هوداً او نصارى تهتدوا ، قل بل ملة ابراهيم حنيفاً»[١٢٤] لان[١٢٥] : كونوا[١٢٦] هوداً او نصارى يدل على ان[١٢٧] اتبعوا[١٢٨] اليهودية او النصرانية . فاما أزيداً[١٢٩] مررت به فيدل عليه مابعده كانه قال : أجزت زيداً ، أمررت به . العامل الذي يعمل في لفظ المعطوف ولايعمل في لفظ المعطوف [عليه][١٣٠] : هو الذي يختص الاول بالمانع نحو : زيد نعمَ الرجل ، ولاقريباً من ذلك ، لايعمل في لفظ الجملة لان المعنى الذي تدل عليه الجملة غير مذكور ، ولايعمل العامل الا في مذكور نحو قولك : مررت بزيد وعمراً ، لان الباء عاملة ولايعمل عاملان في معمول واحد ، وكقولك : ضربت هؤلاء وزيداً ، لان هؤلاء مبني . المعنى الذي لايوصف به المعرفة الا ان تخرج الى طريقة المفرد هو معنى الجملة اذا صار صلة . / ١٩ب / والذي يصلح ان يوصف به

المعرفة : هو الذي ألفي[131] خارجاً . المعرفة التي تبنى على الفعل فاعلًا او مفعولًا ولايوصف به هو الذي على طريقة الجنس ناقص التمكن بالبناء والاشتراك ، نحو «من» و«ما» ، وليس كذلك «الذي» لأنه ليس مشتركاً ولاأي[132] لأنه معرب . السؤال : طلب الجواب بأداته في الكلام . الجواب المطابق للسؤال : ذكر ما اقتضاه السؤال من غير زيادة ولانقصان . سؤال الحجرة[133] : طلب لقسم من عدة محصورة وهو على وجهين ، احدهما ، طلب[134] جزء من السؤال ، كقولك : أزيد[135] في الدار ام عمرو[136] ؟ والآخر طلب اولا[137] . دلالة الخلف من المحذوف ، دلالة شيء يقتضي معنى مالم يذكر مما تقديره ان يذكر ، وذلك نحو تكبير الناس عند طلب الهلال [فإنه][138] يقتضي معنى رائي[139] الهلال كأنه ناطق به وتوقع الناس للهلال إذا قال قائل في تلك الحال «الهلال والله»[140] يقتضي/ ٢٠أ / هذا الهلال . والفعل للشاهد من نحو الضرب[141] والاعطاء اذا قال قائل ، وزيداً ، يقتضي : اضرب زيداً أو اعط زيداً ، فهذه دلالة الحال التي تصحب الكلام ، فاما دلالة الكلام على المحذوف فدلالة تضمين تقتضي معنى مالم يذكر مما تقديره ان يذكر وهي ثلاثة اقسام ، متقدم او متاخر او دلالة الكلام الذي حذف منه ، نحو : «وقالوا كونوا هوداً او نصارى»[142] يدل على ان المعنى اتبعوا اليهودية او النصرانية ، وقوله جل ثناؤه : «أبشراً منا واحداً نتبعه»[143] يدل على ان المعنى[144] اتبعوا بشراً . وقولك : أزيداً مررت به ، يدل على معنى أجزت زيداً ، وألقيت[145] زيداً . وأما ، أخذته بدرهم فصاعداً ، فإنه يدل على معنى فذهب الدرهم صاعداً ، فهذا لكثرة المصاحبة دل ماأبقى على ماألقى[146] . الصفة التي تجري على الاول وهي للثاني في المعنى ، هي الصفة القوية في العمل ، نحو مررت برجل حسن ابوه . فاما الصفة/ ٢١ب / الضعيفة فلا يجوز فيها ذلك ، نحو : مررت برجل خير منه ابوه . والصفة التي تجري على الاول وهي للثاني في اللفظ وللاول في المعنى هي الصفة الضعيفة نحو ، مارأيت رجلًا احسن في عينيه الكحل منه في عين زيد[147] ، و«مامن أيام أحب الى الله[148] فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة»[149] . الصفة القوية : هي المشبهة باسم الفاعل بالتصرف في التثنية والجمع والتذكير والتانيث[150] . الاضافة اللفظية : هي التي يكون اللفظ على الاضافة والمعنى على الانفصال نحو : مررت برجل ضارب زيد ، بمعنى[151] ضارب زيداً ، ورأيت رجلًا حسن الوجه . بمعنى حسناً وجهه . الاضافة[152] الحقيقية : هي التي يكون اللفظ على الاضافة والمعنى عليها ، نحو غلام زيد وصاحب الدار . الظرف الذي يجوز رفعه : هو الظرف المتمكن بإجرائه على أصله . والذي لايتمكن هو الظرف الخارج عن أصله بتضمينه/ ٢٢أ / ماليس له في اصله ، فالاول نحو : زيد خلفك . والثاني أتيته صباحاً ، لايرفع لانه تضمن صباح يومك خاصة . الاسم التام : هو الذي يقوم بنفسه في البيان عن معناه ، نحو رجل وفرس وزيد وعمرو . الاسم الناقص : هو الذي لايقوم بنفسه في البيان نحو ، الذي ومن وما . حروف المد واللين : هي التي تكون منها الحركات ، ويمكن مد الصوت بها وهي الياء والواو والالف . حروف العلة : هي التي تتغير بقلب بعضها الى بعض بالعلل المطردة ، وهي الهمزة[153] وحروف المد واللين .

وحروف الاعراب : هي المتغيرة[154] بالاعراب ، وتكون في الاسم المتمكن والفعل المضارع . والمفعول الذي يصل اليه الفعل : هو الذي يتغير بالفعل نحو ، كسرت القلم وقطعت الحبل . والمفعول الذي لا يصل اليه الفعل : هو المختص به من غير وصول اليه ، نحو عرفت زيداً وحمدت عمراً[155] . العلة/ ٢٣ب / القياسية : التي يطرد الحكم بها في النظائر نحو ، علة الرفع في الاسم هي[156] ذكر الاسم على جهة يعتمد الكلام [فيها][157] ، وعلة النصب فيه ذكره على جهة الفضلة في الكلام ، وعلة الجر ، ذكره على جهة الاضافة . العلة الحكمية : هي التي تدعو اليها الحكمة نحو جعل الرفع للفاعل ، لانه أول للاول ، وذلك تشاكل حسن ، ولانه أحق بالحركة القوية لانها ترى بضم الشفتين من غير صوت ، ويمكن أن يعتمد بها فتسمع ، والمضاف اليه أحق بالحركة الثقيلة من المفعول لانه واحد والمفعولات كثيرة . العلة الضرورية : هي التي يجب بها الحكم بمتحرك من غير جعل جاعل . العلة الوضعية : يجب لها الحكم بجعل جاعل نحو ، وجوب الحركة للحرف الذي يمكن أن يكون ساكناً . العلة الصحيحة : هي التي تقتضي الحكم الجاري في النظائر مما تدعو اليه الحكمة . العلة الفاسدة : [158] / ٢٤أ / هي التي بخلاف هذه الصفة . المعلول : هو المتغير بالعلة[159] . القياس الصحيح [160] : الجمع بين شيئين مما يوجب اجتماعهما في الحكم كالجمع بين الاسم والفعل في الرفع بعامل[161] الرفع .

هذا آخر كتاب الحدود المستنسخ عن خط عمر بن أبي عمر السجزي ، وأصله الذي قرأه على مصنفه علي بن عيسى الرماني ، وكتبه ياقوت . تم الكتاب بالخير والأمان .

(٢) هوامش التحقيق

(١) سورة الروم ، الآية (٤) وأثبتها الدكتور السامرائي مصدّرة بحرف العطف – الواو – (ص ٦٥) وهذا ليس في المخطوطة .

(٢) ننبه الى تعبير الرماني (التي يحتاج اليها في النحو) ، لان هناك من أخذ عليه أن حدوده ليست نحوية محضة . فيقول الدكتور ابراهيم السامرائي انه وقف في كتاب (الحدود) على مصطلح لغوي يتسم بالكثير من الغرابة مما لا يمكن أن يعزوه الى مذهب كوفي أو بصري ، وهذا ما حداه الى نشره ليقف فيه الدارسون على نمط خاص من الدرس اللغوي ، ويقول ان مادة الكتاب تؤلف معجماً صغيراً في « المصطلح » وليس له أن يصف هذا المصطلح بـ« النحوي » فهو مجموع مواد لا يجد الكثير منها في كتب النحو ، وهي أقرب الى مصطلحات المنطق منها الى المصطلح النحوي ، ولولا مصطلحات الاسم والفعل والحرف والمصدر والمعرفة والنكرة ونحو هذا لقال ان مادة الرسالة الاخرى الكثيرة شيء من علم المنطق ، ولم يلتفت الدكتور السامرائي الى عبارة الرماني بان هذه

الحدود هي مما يحتاج اليها في النحو ، أي انها قد تكون لغير النحو فيحتاج اليها في النحو وهو يؤمن بهذه الحاجة كما مر معنا ، وقد تأثرت دراسته في النحو بعلومه الفلسفية . ونلاحظ ان الدكتور السامرائي بالغ في حكمه خاصة وانه نبه الى أن شيئاً من مصطلح النحو هو مصطلح في المنطق وانه يستعمل في الاثنين ، نحو القياس والعلة والحكم والجنس والنوع والاصل والفرع ، والمطرد والنادر ، فهي من المعاني العامة التي تخص كلا العلمين . . ينظر : « رسالتان في اللغة » (ص ٨ ، ص ١٧ ، ص ٦٦) وقد بالغ بعضهم قديماً في اصدار مثل حكم الدكتور السامرائي عليه ينظر : (معجم الأدباء ، حـ١٤ ، ص ٧٤ ـ ٧٥)

(٣) في الاصل (الحال) وهو خطأ من الناسخ هنا وسيثبته صحيحاً في التعريفات فيما سيأتي ، وقد أشار الدكتور مصطفى جواد الى هذا الخطأ في هذا الموضع (ص٣٧) ولم يشر اليه الدكتور ابراهيم السامرائي في هذا الموضع مع انه يرد نفسه في التعريف المفصل بلفظه الصحيح (المحال) .

(٤) في الاصل الضروري . وفيما سيأتي من التعريفات (الضرورة)

(٥) في الاصل (الغرض) وهو تصحيف وتحريف .

(٦) سترد فيما سيأتي من التعريفات بلفظ (المركب) وقد أثبتها الدكتوران مصطفى جواد والسامرائي بهذا اللفظ ، ووجدها الدكتور مصطفى جواد في غاية الغموض لان التعريف يعرّف بالمرتبة التي أثبتها الدكتور صحيحة في هذا الموضع ولم يتكلم الى ما أصابها من نقص فيما سيأتي .

(٧) في الاصل توهم كلمة (الغني) بانها (المغني) لذا أثبتها الدكتور السامرائي كذلك ص٦٦ ، ص٧٥

(٨) القياس منهج لدى أهل الفقه وأهل الكلام والمنطق وقد حده أهل المنطق بانه « عبارة عن قول مؤلف من أقوال يلزم عن تسليمها لذاتها قول آخر » وهذا تعريف سيف الدين الآمدي في (كتاب المبين في شرح الفاظ الحكماء والمتكلمين) ولقد بيّن أنواع القياس فهناك القياس الاستثنائي ، والقياس الاقتراني ، والقياس المركب ، والمركب المتصل ، والمركب المنفصل ، والقياس الدور ، وعكس القياس الخُلْف ، وهو مؤلف من قياسين أحدهما اقتراني ، والآخر استثنائي ، وهناك القياسات المتقابلة ، والقياسات المقاومة ، والقياس الجدلي ، والقياس الخطابي ، والقياس الشعري ، والقياس المغالطي . . . وذكر الخوارزمي الكاتبُ في (الحدود الفلسفية) القياس الحملي ، والقياس الصحيح وغير الصحيح . . ينظر في هذا كله : « المصطلح الفلسفي عند العرب » ص٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٣٢٩ ـ ٣٣٧ ، ٣٤١ . ولا يعني استعمال القياس في الفقه والمنطق غرابته على النحو ، فقد كان للقياس والسماع أثر بعيد في تاريخ النحو عامة وتاريخ الخلاف النحوي خاصة ، حتى كان منهج القياس أعم ما يفرق بين المدرستين الخلافيتين البصرة والكوفة ، فهذه توسع فيه وتقيس على كل ما وصل اليها ، وتلك تضيق وتحدد (ينظر الزمخشري ص٢٥٥) وهو يجري على أسنة النحويين ، بما يؤكد كونه أداة وأصلاً من أصول النحو . يقول سيبويه : « ولو ان هذا القياس لم تكن العرب الموثوق بعربيتها تتكلم ، ثم يلتفت اليه ، ولكنا سمعناها تنشد هذا البيت جراً . . . فالعمل الذي لم يقع والعمل الواقع الثابت في هذا الباب سواء ، وهو القياس وقول العرب » الكتاب حـ٢ ، ص٢٠ ـ ٢١ . . . ويقول الزجاجي : « واخترعته حسب ما رأيت من الكلام ينساق فيه والقياس يطرد عليه » الايضاح في علل النحو ، ص٧٨ .

(٩) البرهان مصطلح في الفلسفة وقد حدّه الخوارزمي الكاتب في « الحدود الفلسفية » ، بما يأتي : « أما البرهان . فهو الحجة » وذكر له أصوله ، « أصول البرهان هي المبادىء والمقدمات الأول ، وهي التي يعرفها الجمهور مثل قولنا : « الكل أعظم من الجزء » و « الأشياء المساوية لشيء واحد بعينه ، فهي متساوية » ينظر : « المصطلح الفلسفي عند العرب » ص٢٢٥ .

وقد أخذ الدكتور ابراهيم السامرائي في تحقيقه على الزمخشي أنه يستعمل مصطلحات هي أقرب الى المنطق منها الى النحو ـ كما مر معنا ـ ونلاحظ أن البرهان يرتبط بالقياس في تعريف الزمخشي ، وقد بيّن الزجاجي في (باب أقسام الكلام) أن النحو علم قياسي يقوم على الحجة والبرهان ، يقول : « ابدأ بما يسأل عنه أصحاب سيبويه ، وما يحتج به له ، يقال لأصحابه وسائر من اعتقد هذا المذهب ، من أين لكم أن كلام العرب كله اسم وفعل وحرف ؟ وكيف حكمتم بذلك وشهدتم بصحته من غير دليل ولا برهان ، وانما ذكره سيبويه في أول كتابه . . . ثم ملك سيبويه كل صنف من ذلك ولم يقرنه بدليل قاطع ولا حجة فيدلّ على ان الكلام ثلاثة أقسام كما ذكروا . . . فأن كنتم قبلتم ذلك عنه تقليداً من غير برهان ولا حجة ، فانتم في عمياء وشبهة ، فما دعاكم الى قبول ذلك منه وقد علمتم أن النحو علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم لا يقبل الا ببراهين وحجج . . . وانتم جعلتم أول قبولكم من صاحبكم ما ادعاه من غير برهان ولا بيان . . . » الايضاح في علل النحو ، ص٤١ ـ ٤٢

(١٠) يرى الدكتور ابراهيم السامرائي انه لم يرد لدى النحاة في تعريف البيان واستعماله فيه مما ذكره الرماني ، ثم يقول : « وقد يكون في الذي ذكره ما يقربه من مصطلح أهل البلاغة كما فعل الجاحظ في البيان والتبيين » ص٦٦ . . والذي نفهمه من تعريف الرماني أنه قصد به المعنى اللغوي المتكلمة ، وهو المعنى الذي يرمي اليه النحاة عند استعمالهم لهذه الكلمة ، وليس حده للبيان يقربه من مصطلح أهل البلاغة ، ثم ان استعمال الجاحظ لكلمة بيان هو أقرب للاستعمال اللغوي لها ، اذ يقصد به الايضاح والابانة » ، فياتي شيء بلغت الافهام ، ولوضحت عن المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع » البيان والتبيين ص٧٥ . ونموذج لاستعمال النحاة لهذه الكلمة بما ذكرنا ينظر تعريف المبرد للتمييز ، اذ يقرنه بكلمة تبيين « التبيين والتمييز » ويوضحه بانه توضيح للمبهم . ينظر : « المقتضب » حـ٢ ، ص٣٢ . وكذلك تعريفهم للاعراب بانه بيان لانه ايضاح للمعاني واظهارها . . ينظر : (الايضاح في علل النحو) ص ٩١

(١١) الحكم تعبير نقرؤه لدى النحاة ، غير ان الدكتور ابراهيم السامرائي يجد تعريف الرماني للحكم هو غير ما يراد به في النحو ، ففي النحو يقال : المبتدأ حكمه الرفع ، والمفعول حكمه النصب (ص٦٦) . . وكان التعبير لا يستعمل في غير هذا ، ونحن نقرأ في النحو أنهم يعرفون الخبر بانه حكم تحصل به الفائدة (ينظر ، مفتاح العلوم ، ص ٧٩) والرماني هنا قلب التعريف ، فالحكم خبر تحصل به الفائدة .

(١٢) العلة مصطلح اهتم به أهل الكلام والفلسفة ، وعرفوا العلة وأنواعها . . ينظر تعريف الخوارزمي الكاتب لانواع العلل ، وتعريف سيف الدين الآمدي . . في « المصطلح الفلسفي عند العرب » ص٢٢٥ ، ٣٨٠ ، ٣٨١ وقد علل النحويون الظواهر اللغوية ، وأفادوا في العلل ، وأكثر بعضهم منها حتى أيعدوا الدرس النحوي عن طبيعته وجعلوه أقرب الى المنطق والفلسفة .

(١٣) لان العلة فاعلة فتؤثر في المعلول بأن تغيره . وهذا من تأثير الفلسفة في نحوه .

(١٤) حده للاسم لا يختلف عما عليه أهل الفلسفة والمنطق ، فيعرفه الخوارزمي الكاتب في « الحدود الفلسفية » بانه « كل لفظ مفرد يدل على معنى ولا يدل على زمانه المحدود كزيد وخالد » . . وقد يكتفي بعض النحاة في حده بالجزء الأول من هذا التعريف ، فيعرفه المبرد بانه ما « كان واقعاً على معنى » المقتضب حـ١ ، ص٣ . ولكن سيبويه لم يحده وانما مثل له وقد ذكر ابن الانباري أن علة عدم حد سيبويه للاسم فيما يقوله بعضهم هي ان الاسم لاحد له . ينظر : (أسرار العربية) ص٥

(١٥) في تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي يرد بعد التعريف بالاسم عبارة (وحذار اسم لانه يدل دلالة بيان) ينظر : « رسالتان في اللغة » ص٦٧ .

(١٦) والفعل عند الخالفين يسمى (الكلمة) ويحدونه كحد الرماني ، يقول الخوارزمي الكاتب في « الحدود الفلسفية » : « الكلمة هي التي يسميها أهل اللغة العربية الفعل ، وحدّها عند المتخلفين ، كل لفظ مفرد يدل معنى ، ويدل على زمانه المحدود ، مثل مشى ويمشي وسيمشي ، وهو ماض » ينظر : « المصطلح الفلسفي عند العرب » ص٢٢٠

(١٧) في تحقيق الدكتور مصطفى جواد (معناه) .

(١٨) قوله ان الحرف لا يدل على معنى الا مع غيره ، وان معناه في غيره ،

يفسره الصبان في بقوله : « وقولنا في الحرف يدل على معنى في غيره ، نعني به ان تصور معناه متوقف على خارج عنه ، الا ترى أنك إذا قلت : ما معنى من ؟ لقيل لك : التبعيض ، وحقيت وهذا ، ثم تفهم معنى من الا بعد تقدم معرفتك بالجزء والكل ، لان التبعيض أخذ جزء من كل » الجنى الداني ، ٢٣ .

(١٩) لم يُعرِّف بحذار بعد التعريف بالحرف في الاصل الذي حققه الدكتور ابراهيم السامرائي ، وورد التعريف بها بعد الاسم . وقد أشرنا الى هذا سابقاً ، ونحسب انه تصرف من الدكتور السامرائي وانه ليس كذلك في الاصل الذي حققه ، لانه الاصل الذي حققناه نفسه ، فيما عرفنا من وصفه له في كتابه ، وتفسيرنا لتصرفه هذا ، انه أراد أن يمثل للاسم بعد التعريف به . ولكننا أثبتناها كما في المخطوط وابقاها كذلك الدكتور مصطفى جواد (ص٣٨) لان التعريف بالاسم والفعل والحرف يرد في كتب النحو كانه تعريف بالشيء الواحد ، فلا بأس من أن يؤخر التفصيل الى ما بعد التعريف بها ثلاثتها .

(٢٠) سيرد تعريفه لعامل الاعراب وعلة تقديره آخر الاسم .

(٢١) نقدر أن هناك فراغاً ساقطاً ، وتقدير الكلام ، البناء : لزوم آخر الكلمة حالة واحدة .

(٢٢) يشير الدكتور ابراهيم السامرائي ، الى أن التقرير ليس مصطلحاً خاصاً بالمادة النحوية ، وقد أشار الرماني في بدء ذكره لحدوده الى أنها مما يحتاج اليها في النحو ، ولكنا انه يفهم من هذا انها لا تخص النحو وحده .

(٢٣) يشير الدكتور ابراهيم السامرائي الى أن التصريف في النحو شيء غير ما أثبت الرماني ، فالتصريف عند النحاة يكون في اسناد الفعل الى الضمائر ، نحو : كاتب ، كاتبا ، كاتبوا ، كاتبت ، كاتبتا ، كاتبن . ص٦٧ . والصحيح ان التصريف الذي ذكر له استاذنا الفاضل أمثلته عند النحويين ، هو ما ذكره الرماني ، فلقد صَيَّرَ الفعل في جهات مختلفة باسناده الى الضمائر المختلفة ، وتثلثه بهذا . ومن التصريف ، تثلثة « الصرف » التي تدل على اختلال الكلمة بين الابنية المختلفة .

(٢٤) في المخطوطة (خطا) ولقد عدلها الدكتور مصطفى جواد كما عدلناها (ص٣٨) ، وأبقاها الدكتور ابراهيم السامرائي كما هي في الاصل (ص٦٧)

(٢٥) يقول الدكتور ابراهيم السامرائي أن « السبب كلمة عامة أخرى ولا تخص النحاة وحدهم » ص٦٨ ولقد نبهنا آنفاً من مرة الى أن الرماني يذكر أن الحدود التي يوردها ، انما هي مما يحتاج اليها النحو .

(٢٦) الاسماء المبهمة ، هي اسماء الاشارة ، نحو « هذا وهذه وهذان وهاتان وانما صارت مبهمة لانها صارت اسماء اشارة الى الشيء دون سائر أمته » كتاب سيبويه حـ٢ ص٥

(٢٧) عرف النكرة من خلال عكس تعريف المعرفة ، فكانه عرّف الشيء بضده ، وهذا ما فعله أهل الفلسفة والمنطق ، فقرروا : « أن تأخذ الضد في حد الضد » وهو قول ابن سينا في « الحدود » ينظر : «المصطلح الفلسفي عند العرب ، ص ٢٣٨ .

(٢٨و٢٩) الموضوع كما عرفه الخوارزمي الكاتب في « الحدود الفلسفية » بانه « هو الذي يسميه النحويون المبتدأ ، وهو الذي يقتضي خبراً ، وهو الموصوف » والمحمول « هو الذي يسميه النحويون خبر المبتدأ وهو الصفة . ومثال ذلك قولنا : « زيد كاتب » فزيد هو الموضوع وكاتب هو المحمول بمعنى الخبر . . ينظر » « المصطلح الفلسفي عند العرب » ص٢١٦ ويظهر من هذا تاثير الفلسفة في نحو الرماني والموضوع والمحمول في تعريف الرماني هما المسند والمسند اليه ، وهما يشملان غير المبتدأ والخبر ، لان الجملة ليست مبتدأ وخبراً فقط .

(٣٠) قوله للفائدة ، هو ما اشترطه النحويون في الكلام أو الجملة ، فهي ما « يحسن عليها السكوت ، ويجب بها الفائدة للمخاطب » المقتضب ، حـ١ ، ص٨ . وهذا ما عرف به الفلاسفة الكلام . . ينظر « المصطلح الفلسفي عند العرب » ص٣٨٥

(٣١) مر معنا انه يربط الاعراب بالعامل ، فالرفع والنصب والجر إنما هي بعامل .

(٣٢) لم ترد في تحقيق الدكتور السامرائي كلمة البدل ، مع انه يعرفها فيما بعد واعتقد انها ساقطة منه وليست من الاصل .

(٣٣) عند الدكتور ابراهيم السامرائي (له) ص٦٩ .

(٣٤) في تحقيق الدكتور ابراهيم السامرائي (بشان) ص٦٩ مع أنها متصلة بوضوح بكلمة (ثان) لوجود كلمة أول قبلها . ثم من تعريف الإضافة في كتب النحو ، وحتى في غيرها ، فمثلاً عرفها الكندي في (الحدود والرسوم) بانها « نسبة شيئين يكون كل واحد منهما ثباته بثبات الآخر » ينظر : (المصطلح الفلسفي عند العرب) ص١٩٢

(٣٥) لم ترد فيما حققه الدكتور ابراهيم السامرائي كلمة (اقتطاع) ونحسبها سقطت منه لان الاصل المحقق .

(٣٦) قوله (بدور في تصاريفه) تؤكد المعنى الذي ذكره عن كلمة (تصريف) ، والتي رأى الدكتور ابراهيم السامرائي أن التعريف بها كان بغير ما يريده النحويون . فبدور في تصاريفه على الاصل أي في انتقاله في جهات مختلفة يظل مرتبطاً بالاصل ، وهو ما ذكره الرماني في تعريفه .

(٣٧) سقطت كلمة (هو) في تحقيق الدكتور السامرائي (ص ٦٩) .

(٣٨) في الاصل (اسمه) والصحيح ما أثبتناه ، وهو ما رجحه الدكتور مصطفى جواد في تحقيقه ، ولكن السامرائي لم ينبه عليه واثبت الكلمة كما هي عليه في أصلها .

(٣٩) لم يرد عند الدكتور السامرائي التعريف بالمضمر بعد المظهر ، ونحسب أنه سقط منه .

(٤٠) نحسب أن هناك كلمتين ساقطتين هما (بغير اسمه) فتصبح العبارة (المدلول عليه بغير اسمه) في مقابل (المدلول عليه باسمه) .

(٤١) يرى الدكتور ابراهيم السامرائي أن الفائدة في تعريف الرماني ، ليست من النحو ، فالفائدة ما يصار الى معنى مفيد دال على شيء بعينه أو حال بعينها ..ص ٦٩ .. والذي نفهمه من تعريف الرماني أن دلالة الكلام على أحد الجائزين هي دلالته على الصدق أوالكذب ، والفائدة تقطع باحدهما ، فيفهم من الكلام إما كونه سادقاً أو كاذباً ، وبهذا يكون مفيداً ويحسن السكوت عليه ...وبهذا لايختلف الرماني مع الدكتور السامرائي ، ولا يختلف مع النحو .

(٤٢) بعد كلمه اليه ، جعل الدكتور السامرائي كلمة(عامل)وراءها مكملة لتعريف الفائدة . والصحيح انها تابعة لكلمة اعراب ، لان التعريف الذي بعد الفائدة ليس للاعراب وانما لعامل الاعراب .

(٤٣) نفهم من كلام الرماني أن تغير اعراب الكلمة انما هو لتغير معناها ، وهذا التغير بحدثه العامل ، فالعامل يولد في المعمول المعنى الذي يقتضي الاعراب ، وهذا يقرره الرضي في (شرح الكافية) حـ ١ / ص ٢١ - ٢٢ ولهذا ربط النحاة الاعراب بالعامل ، لان المعنى الذي يعبر عنه الاعراب إنما يحدثه العامل .

(٤٤) هذا ما عبروا عنه في النحو بالتعويض ، قال سيبويه : «ويحذفون ويعوضون ، ويستغنون بالشيء عن الشيء .» الكتاب حـ١ ، ص ٢٥

(٤٥) المركب منه ، المركب الاسنادي والاضافي والمزجي والعددي ، وهناك المركب من الاحوال ، والمركب من الظروف ... ينظر : كتاب سيبويه ، حـ ٢ ، ص ٢٦٧ ، ٢٦٩ ./ حـ ٣ ، ص (٢٩٦ - ٢٩٩) ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٣٣ .

(٤٦) في الاصل «المفيده» ، وهو تصحيف ، ولقد اشار اليه الدكتور مصطفى جواد . (ص ٤٠) .

(٤٧) يلاحظ انه عرّف المطلق من خلال ضده .

(٤٨) أرى أن هناك تعبيراً ساقطاً وراء كلمة (كل) هي (بلفظة) أي بوساطة لفظة بمعنى الا ، وهي أدوات الاستثناء .

(٤٩) المجاز الاستعارة من مصطلحات البلاغة ومن المعاني التي تدرسها البلاغة ، والحاجة اليها في «حدود النحوية » هو لتبيين مصطلح (الحقيقة) أو (الاصل) أي المعاني التي يدرسها النحو . فالنحو يدرس اصل المعنى أو المعنى الاول أو الحقيقي ، وهو ما وضع له الكلام في أصل وضعه (ينظر : النكت في اعجاز القرآن ، ضمن ثلاث رسائل في اعجاز القرآن - ص ٧٩) . أما البلاغة فتدرس المعاني الثواني أو المعاني المضافة الى هذا المعنى الاول (ينظر : دلائل الاعجاز ، ص ٢٦٣ - ٢٦٤) . والمجاز والاستعارة لهما معناهما الاصطلاحي في البلاغة ، ولكننا قد نجد كلمة (المجاز) تستعمل في كتب النحو بمعناها اللغوي المقابل للحقيقة ، فنقرأ لدى سيبويه : «في اللوعاء والقرية ، حقيقة أو

مجازاً» الكتاب حـ٤ ، ص ٢٢٦ .. و«على للاستعلاء ، حقيقة أو مجازاً» حـ٤ ، ص ٢٣٠ .

(٥٠) لا أرى ان هذا التعبير باقٍ على حاله ، فما معنى «معنى مشتق» ؟ وقد نفترض أن هنالك تعبيراً ساقطاً بعده ، هو «منه» لان معنى الجنس يشتق منه معنى النوع .

(٥١) الجنس والنوع مصطلحان عامان ، وقد اهتم بهما أهل المنطق ، فعرفوا الجنس : «ما هو أعم من النوع ، مثل الحي ، فانه أعم من الانسان والفرس والحمار» وعرفوا النوع : «هو مثل الانسان المطلق والفرس والحمار ، وهو كلي يعم الاشخاص» وهذا تعريف الخوارزمي الكاتب في (الحدود الفلسفية) .. ينظر : المصطلح الفلسفي عند العرب ، ص ٢١٥ ، ولقد أشار الدكتور ابراهيم السامرائي ، الى تأثر النحويين المتاخرين بحدود أهل المنطق ، فاستعاروا منهم هذين المصطلحين ، فالكلمة جنس يندرج تحتها الاسم والفعل والحرف ، وكل منها نوع : (ص ٧٠) .

(٥٢) يقصد أفراداً من الحيوان ، ولا يقصد اللفظة عامة ، لانها جنس ، هذا اذا لم يحصل خطأ في النسخ .

(٥٣) في الاصل (على) ، والصواب ، يحمل عليه نوعه : وفي المثال حمل النوع وهو الانسان على الجنس وهو الحيوان ، ونعتقد أنه خطأ الناسخ ، وفي كلامه على الجمع فيما بعد تاكيد لما نقول ، فالجمع لا يحمل على واحده ، كذلك لا يحمل الجنس على نوعه لانه جمع ، والنوع مفرد .

(٥٤) القوة من المصطلحات التي ترد كثيراً على السنة النحاة ، وهم كثيرو الاحتجاج اليها ، وهي تذكر في مقابل الضعف ، وقد يرد لديهم اصطلاح «المتمكن» وغير المتمكن» مقابلها (ينظر : كتاب سيبويه حـ١ ، ص ١٦) . ولكن الدكتور ابراهيم السامرائي لا يرى للقوة والضعف ، حضور المصطلح ، ص ٧١ .

(٥٥) سيرد التعريف بالغني والمحتاج ، الذين يقابلان كذلك القوي والضعيف .

(٥٦) نحسب أن هذه بقية الدرست من الاصل الذي نسخ عنه الناسخ وأصابها التلف .

(٥٧) في الاصل (عن الحد وفي عليه) وفي الاصل الذي اعتمده الدكتور مصطفى جواد (عن الحد عليه) ويشير في هامش التحقيق الى أنه يرجح ان تكون (عن الحد الذي هي عليه) وهو ما رجح لدينا نحن ايضاً . اما الدكتور ابراهيم السامرائي فقد تركه على حاله ، لكنه اردفه بتعبير (كذا) .

(٥٨) جعل النادر في مقابل المطرد ، وقد نجد النحويين يستعملون التباذ في مقابله .. ينظر : كتاب سيبويه ، حـ ٤ ، ص ٤٨١ .

(٥٩) الخطأ في الطباع انهم - مثلاً -يرون «المذكر هو أخف من المؤنث» أي انهم يحسون ذلك منبعاً . ينظر : كتاب سيبويه حـ ١ ، ص ٢٢ .

(٦٠) مثل للممدود والمقصور على التوالي ، وهذا ما أشار اليه الدكتور مصطفى جواد ص ٤١

(٦١) كلمة (النظير) تدور على السنة النحويين ، وهي كثيرة الدوران على أسنة اهل المنطق والفلسفة ، ومثلها كلمة (النقيض) ، وتذكر بمبارة الحمل على النظير والشبيه ، والحمل على النقيض لدى النحويين ، ويرى الدكتور ابراهيم السامرائي (ص ٧٢) أن (النظير) قد ترد في عبارة النحويين ، ولكن يستخدمه النحوي وغير النحوي .

(٦٢) ذكر أن التشابه بالمعنى ، ويقصد في أمور معنوية عددها فيما بعد ، وهي غير الامور الجنسية أي اللفظية التي يختلفان فيها .

(٦٣) يرجع الدكتور مصطفى جواد أن الاصل هو «فالفعل» .

(٦٤) نقدر حرفاً ساقطاً وراء كلمة موجود لانه يعطف السالب على الموجب كما فعل بعده .

(٦٥) قدرنا كلمة(الحي) ساقطة قبل كلمة (اللاحي) لانه يقابل بين المعنيين على طريق الايجاب والسلب ، وهو ما فعله بين (موجود ومعدوم) و (موجود وليس بموجود) .

(٦٦) يرى الدكتور ابراهيم السامرائي ان «الحقق» ليس فيه شيء من النحو ، وقد يكون مما يرد في كتب المعاني (ص ٧٢).. ونرى أن المصطلح يأخذ من المعنى اللغوي وهو يعني المصدق بان يكون مخبره صادقاً ، أو ما قرر بانه حقيقة ، يقول الرماني وهو يتحدث عن استعمالات الهمزة :«وتكون لتقريراً وتحقيقاً» ...(معاني الحروف) ص ٣٣ .

(٦٧) (٦٨) مصطلح الاصل ومصطلح الفرع معروفان في النحو ، ومما قرروه بشأنهما ، أن المذكر اصل والمؤنث فرع منه ، والنكرة أصل والمعرفة فرع منها .. ينظر : كتاب سيبويه حـ ٣ ، ص ٢٤١ .. وينظر بشأنهما كذلك في كتاب سيبويه ، حـ ١ ، ص ١٩ / حـ ٣ ، ص ٢٤١ / حـ٣ ، ص ٣٢٢ ، ص ٤٨٤ ، ص ٥٦١ ، ١٩٦٧ ، ٥٥٣ / حـ٤ ، ص ٣٨٥ ، ٣٨٧ ، ٣٨٨ ، ٤٦٩ .

(٦٩) عرف الرماني النادر في سابق الكلام بانه أضعف من المطرد في البيان ، وهو حكم عليه ، ثم عرف هذا النادر والمطرد ، وكان الاولى أن يجري التعريف بهما أولا قبل أن تذكر احكامهما ، ونحسب أن الكتاب أصابه خلط واضطراب .

(٧٠) لا يوجد الحرف (عن) في تحقيق الدكتور مصطفى جواد ، ويشير في الهامش الى أنه موجود في نسخة الاستاذ ميخائيل عواد التي قارن نسخته بها . (ص ٤٢) .

(٧١) (٧٢) كتب الدكتور ابراهيم السامرائي عن المستقيم انه «من الكلم التمام وليس من النحو» وعن المحال انه «كلمة قد ترد في المنطق وعند المتكلمين ، وليس من النحو» وقوله عن المستقيم بانه من الكلم التمام صحيح ، وكذلك قوله عن المحال بانه يرد لدى اهل المنطق «ينظر تعريف الكندي له (الحدود والرسوم) ص ١٩٤ ، وتعريف الخوارزمي الكاتب في (الحدود الفلسفية) ص ١٠٤ و (المصطلح الفلسفي عند العرب) .. أما نفيه ورود هذين المصطلحين في النحو ، فليس صحيحاً ، فقد تردد في كتب النحو وعرفت بهما لتبين المعنى الذي يدرسه النحو ، وهذا هو سبب الحاجة اليه في حدود الرماني . ويكتفي بما ذكره سيبويه في كتابه في (باب الاستقامة من الكلام والاحالة) إذ قسم الكلام على قسمين بما يدل عليه ، فهو مستقيم ومحال ، وقسم إلى قسمين اقسمين على خمسة اقسام ، «فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبيح وما هو محال كذب ، فاما المستقيم الحسن فقولك : أتيتك أمس ، وسآتيك غداً . وأما المحال فان تنقض اول كلامك بآخره فتقول : آتيك غداً ، وسآتيك أمس . وأما المستقيم الكذب فقولك : حملت الجبل ، وشربت ماء البحر ونحوه . وأما المستقيم القبيح فان تضع اللفظ في غير موضعه نحو قولك ، قد زيداً رأيت ، وكي زيداً يأتيك ، وأشباه هذا ، وأما المحال الكذب ، فان تقول : سوف اشرب ماء البحر أمس .) الكتاب / حـ ١ ، ص ٢٥ ويمر ذكر المحال والمستقيم في مواضع أخرى من كتابه ، ينظر مثلاً حـ ١ ، ص ٣١ . ونتبين من كلامه ما المعنى الذي يهتم به النحو ، إذ يتمسك بالدلالة الحقيقية للكلام ، أو أصل المعنى كما قلنا ، أما المعنى الآخر الذي يكون خلف المعنى الظاهر والذي يقتضيه المقام فقد لا يهمه ، وقد يكون عدم مراعاته سبباً في الحكم على المعنى بانه معنى لا يصح في العقل ، وهذا هو الفرق بين اهتمام البلاغة واهتمام النحو ، فسيبويه يحكم على هذه الصور من الكلام بانها متناقضة وغير مستقيمة لانه يراعي المعنى الحقيقي وهو ما ينشغل به النحو ، وهو هنا لا يراعي معنى المقام أو الحال التي تجعل ما هو محال في نظر النحو مستقيماً في نظر البلاغة . فقد تحدث ابن جني عن هذا الموضوع في (المستحيل وصحة قياس الفروع على فساد الاصول) وفسر صور الكلام هذه بدلالة الحال الخارجية عليها (ينظر : الخصائص ، حـ ٣/ص ٣٢١) . وان أمن اللبس يجوز وقوع المحال ، ويكون بديلاً من اللفظ لو الحال . ويبين ابن جني الفرق بين نظرة النحوي ونظرة البلاغي في تفسير الكلام ، «فان قلت : فقد أحال سيبويه قولنا أشرب ماء البحر ، وهذا منه حاظر للمجاز الذي أنت مدع شياعه وانتشاره قيل : انما أحال ذلك على ان المتكلم يريد به الحقيقة ، وهذا مستقيم ، إذ الانسان الواحد لا يشرب جميع ماء البحر ، فاما إن أراد بعضه ثم إطلق هناك اللفظ يريد به جميعه ، فلا محالة من جوازه ... فسيبويه إذاً انما وضع هذه اللفظة في هذا الموضع على أصل وضعها في اللغة من العموم ، واجتنب المستعمل فيه من الخصوص .» الخصائص حـ ٢ / ٤٥ - ٤٥٨ . فاللفظ ليس على ظاهره لدى ابن جني ، فقد أراد المتكلم معنى الجزء في حين أطلق الكل . ومع إرادة هذا

المعنى يكون الكلام من المجاز وليس من الحقيقة التي راعاها سيبويه فاخذ بظاهر معنى الكلام .

(٧٣)في الاصل «المحسن» والصواب ما أثبتناه ، لانه في مقابل القبيح . ولقد صوبه كذلك الدكتور مصطفى جواد (ص ٤٢) اما الدكتور السامرائي فلقد نص على المحسن ويرى انه نعت للمتقبل وليس من النحو . ولقد وقفنا عليه في الذي مر من كلامنا في كلام لسيبويه في (باب الاستقامة من الكلام والاحالة) / ولفظة (المحسن) سقطت في مقدمة المخطوطة عندما ذكرت المصطلحات مجردة قبل التعريف بها ، وكذلك لفظة (القبيح) وبعدها (الجائز) .

(٧٤) يرى الدكتور السامرائي أن (القبيح كسابقه ليس من النحو) . ص ٧٣ ولقد وقفنا عليه في كلام سيبويه في (باب الاستقامة من الكلام والاحالة) أيضاً .

(٧٥) عند الدكتور مصطفى جواد«الفرض» وهو ليس صحيحاً .. ولقد جرى التعريف بالفرض في سابق كلام الرماني ، ونحسب أن في الكتاب اضطراباً وخلطاً .

(٧٦) عدلها الدكتور مصطفى جواد بـ «تطلب» ص ٤٢ .

(٧٧) لعل الصواب من أجلها ، اذ يعود الضمير على (السباب)

(٧٨) يرى الدكتور السامرائي أن(الداعي لا يخص النحو ، وبعدها إضافة لدى الدكتور مصطفى جواد ، وتكون العبارة كما يأتي : (الداعي ، هو [المحوج] الى الفهم» ص٤٢ ، وهي زيادة من عنده ، لكنه لم يشر الى ذلك .

(٧٩) أرى أن تمامها هو : ينبغي أن يفعل ..

(٨٠) الصارف عنه : كلمة رمانية ، مما اختاره الرماني لنفسه ولا نجده عند نحوي آخر ... هذا ما قاله الدكتور ابراهيم السامرائي ، ص ٧٤ والحق انها كلمة رمانية تفرد بمفهوم خاص بها الرماني عن سائر نحاة المدرسية البصرية والمدرسة الكوفية ، والصرف هو من المسائل الخلافية بين مدرستي البصرة والكوفة وكان للرماني منه موقف متفرد . ولسنا نعني بالصرف هنا ما نعنيه في بحث الصرف والممنوع من الصرف . ولكنا نعني به عاملاً معنوياً عده الكوفيون من نواصب الفعل المضارع ، وهو أن يأتي الفعل المضارع مسبوقاً بواو أو فاء أو أو أو ثم فلا يصح أن تعطف هذه الادوات على فعل سابق معتمد على نفي أو طلب ، فهو مصروف عن أن يعطف عليها ويأخذ حكمها ، أما البصريون ، فقد رفضوا القول بالصرف وجعلوا النصب في هذه المواضع بأن مضمرة . أما الرماني فقد استعمل مصطلح الكوفيين ولكنه ضمنه معنى النصب عند البصريين في هذا الموضع ، وحمله معنى اضمار ان . ينظر : (الرماني النحوي في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، ص ٣٢٤ ، ٣٢٨)

(٨١) في الاصل هي ، ولقد ذكر الدكتور مصطفى جواد والدكتور ابراهيم السامرائي (هو) وهو الصواب لان المقصود به الكلام وهو مذكر .

(٨٢) جرى الحديث سابقاً عن الاستمارة والحقيقة عند التعريف بالاستمارة والمجاز.

(٨٣) (٨٤) الصورة والمادة مما اهتمت الفلسفة بتعريفهما ، ينظر تعريف الكندي والخوارزمي وابن سينا لهما في (المصطلح الفلسفي عند العرب) ص ١٩١ ، ٢١٠ ، ٢٤٥ . والرماني يعرفهما تعريفاً قريباً من تعريفها لهما ، فالصورة والمادة مما تتصور به الهيولى . والمادة في تعريفه تصور المعنى من خلال الشيء .

(٨٥) في الاصل وردت (المرتب) ، ولقد اثبتها الدكتور مصطفى جواد والدكتور ابراهيم السامرائي كما هي في الاصل . ولذلك لاحظها الدكتور مصطفى جواد في منتهى الغموض ، (ص ٤٣) ولم يستطد من تعريف الرماني لها بانها «منزلة للشيء في معرفة أنها المرتبة لا (المرتب) القامض عليه . والمرتبة ترد في كتب النحو بمعنى المنزلة الذي قاله الرماني ، فنقرأ مثلاً : «باب القول في الاسم والفعل والحرف ، أيهما أسبق في المرتبة والتقدم ...) الايضاح في علل النحو ، ص ٠٠٨٣ والمنزلة اكثر وروداً منها على ألسنة النحاة ، ينظر مثلاً في كتاب سيبويه ، حـ ١ ، ص ٣١ / حـ٣ ، ص ١٠٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٢ ، ٢٦٧ ، / حـ٣ ، ٢٩٦ .

(٨٦) أورده الدكتور السامرائي «المغني» والصحيح ما أثبتناه وهو يقابل «المحتاج» الذي يعرفه بعده ، وذكر الدكتور السامرائي (انه ليس من مصطلح النحاة ، انما هو شيء عام ، والذي يرجع الى كتب النحو يجد الفعل أستغني ومشتقاته كثير الورود فيها ، ينظر مثلاً : كتاب سيبويه ، حـ ١ ، ص ٤ / حـ٣ ، ص ١٣ / حـ٤ ، ص ٢١٨

(٨٧) أقدر أن تكون هنالك كلمة ساقطة بعد كلمة منزلة ، هي مثلاً (واحدة)

(٨٨) وردت لدى الدكتور السامرائي (انتقاء) بالقاف .. وكذا كلمة (انتقائه) في تعريف (العظيم) و (الحقير) .

(٨٩) «ساوى المؤلف بين العظيم والحقير ولعل في التعريف خللاً من النساخ» هذه اشارة الدكتور مصطفى جواد (ص٤٣) ونحن نؤكد عليها وقد أضحناه باضافتنا لكلمة [غير] أما إشارة الدكتور ابراهيم السامرائي عن (العظيم والحقير) فهي انهما لايخصان علماً بعينه وانهما يعيدان عن علم النحو ، (ص ٧٥) ، والحق أنهما يتصلان بالنحو ، فمن حيث الاستعمال اللفظي غير النحويون عن التصغير بالتحقير ، وورد لديهم (التصغير والتكبير) مقابلاً للحقير والعظيم . ومن حيث المعنى الذي يطرحه تعريفه للعظيم والحقير ، فهناك (العمدة والفضلة) وهما ما لا يستغني عنه الكلام وما يستغني عنه (ينظر : المحتسب حـ ١ / ص ٦٥ ، ١٧٩ ، ٣٦٢) وسيرد ذكر الرماني لهما في حدوده .

(٩٠) هذا كلام في الفلسفة ، إذ تجادلوا كثيراً في القديم والمحدث ولعل الرماني يجد بعض معاني النحو تتصل بما ذكره ، فيحتاج اليه في النحو .

(٩١) يقصد بالموصول ، المقيد بما يعين المعنى ، ولا يقصد الاسماء الموصولة المحددة في كتب النحو ، ينظر تعريفه للمقيد فيما مر .

(٩٢) يقصد بالعلم الفعل الذي فيه معنى العلم ، كعلم وعرف ودرى ، وهو يسمى هذه الافعال (علمت وأخواتها) فيما سياتي .

(٩٣) نعتقد ان في الكلام سقطاً واضطراباً .

(٩٤) درى فعل متعدٍ وليس كما نقرأ ، وهذا نبه اليه الدكتور مصطفى جواد (ص ٤٣) وهو من النواسخ التي تدخل على المبتدأ والخبر فيكونان مفعولين له ، ونحسب أن هنالك خلطاً واضطراباً ، سببه تلف في الاصل الذي نقل عنه الناسخ ، فعمد الى ضم الكلام الباقي ، بعضه الى بعض بدون نظر الى صحة الكلام ، فكان هذا الكلام البيّن الاضطراب . ونحن ينتبه الناسخ الى أن (درى) ورد متعدياً ، فانهاء المتصلة به مفعول به ، وهذا لايمكن أن يفوت الرماني وياقوت ، وهو يؤكد أنه من صنع ناسخ لا دراية له .

(٩٥) عند الدكتور ابراهيم السامرائي (الجمع) ، ص ٧٦

(٩٦) ينظر توضيح ابن جني في الخصائص / حـ٣ ص ٣٣٦ – ٣٣٧

(٩٧) (في موضع الفائدة) كلام زائد هنا ، وسيذكر فيما بعد وهو في مكانه الصحيح . ونص الدكتور مصطفى جواد على زيادته ، (ص ٤٤) .

(٩٨) (ولا تجوز) عند الدكتور السامرائي ، ص ٧٦ .

(٩٩) (مض) عند الدكتور السامرائي ، ص ٧١ . وارى ان هنالك كلمة ساقطة بعدها هي (الفعل) لان الفعل يتضمن الفاعل ، ينظر : (الخصائص حـ٣ / ص ١٠٠) و(أسرار العربية) ٩٤ ، ١٠٩ .

(١٠٠) يقول : الذي يجوز حذفه هو المبتدأ ، ثم يقول : لانه يجوز ان يخلو الاسم من خبر ، كانه يتحدث فيما بعد عن جواز حذف الخبر ، وليس ما ذكره بعد (اذا كان مضافاً أو مفعولاً) من مواضع جواز حذف الخبر .

(١٠١) أرى أن نضع كلمة (الفاعل) مكان كلمة (الفعل) لانه ذكر سابقاً معتمد البيان الذي لا يجوز حذفه هو الفاعل ، ونضع كلمة (الفعل) مكان كلمة الفاعل في قوله (متعلق بالفاعل) ، فالفاعل لا يجوز حذفه لانه متعلق بالفعل ، وهو مضمن بذكره بقوة تعلقه به ، في حين .. يجوّز حذف الفعل .

(١٠٢) ورد في هامش تحقيق الدكتور مصطفى جواد تعبير (كذا ورد) بعد (انيه) لانهُ ظن أن الكلام ما زال متصلاً الى هنا بما سبقه ، ولم ينتبه الى أن تعريفاً جديداً بعد كلمة فاعل بدئ بـ«الذي يصلح أن يضاف ...) وربما ظن أن كلمة (الذي) هي وصف لكلمة الفاعل متصل بها .

(١٠٣) (ذلك) غير موجودة في تحقيق الدكتور مصطفى جواد ، وهو يشير في الهامش الى أنها موجودة في نسخة ميخائيل عواد (ص ٤٤)

(١٠٤) (معنى) غير موجودة لدى الدكتور ابراهيم السامرائي (ص ٧٧)

(١٠٥) هذا عجز بيت استشهد به الرماني كاملاً في بعض كتبه (ينظر معاني الحروف ، ص ٨٢) ولم ينسبه الى أحد ، وهو من البحر الكامل ، وتمامه :

هذا لعمركم الصغار بعينه لا أمّ لي ان كان ذاك ولا أبُ

وهو من شواهد سيبويه على القضية النحوية نفسها التي استشهد به عليها الرماني ، ونسبه الى رجل من بني مذحج (ينظر : كتاب سيبويه ، حـ٣ ، ص ٢٩٢) . ولقد استشهد سيبويه ببيت آخر من القصيدة التي تضم بيت الشاعر ، وهو :

عجباً لتلك قضية وإقامتي فيكم على تلك القضية أعجبُ

(الكتاب ، حـ ١ ، ص ٣١٩)

واستشهد به المبرد على القضية نفسها ، ولم ينسبه الى أحد .. ينظر : المقتضب / حـ ٤ ، ص ٣٧١ . وهو من شواهد الزجاجي الا ان روايته تختلف قليلاً ، ينظر : الجمل ، ص ٢٤٢ . واستشهد به ابو علي القالي ، ولم ينسبه الى قائله ، انما ذكر راويته (ابن الاعرابي) وبرواية مختلفة وذكر الابيات التي سبقته ، ينظر : ذيل الامالي و النوادر ، ص ٨٤ - ٨٥ ...

وذكر الآمدي المقطوعة التي ضمت البيت ولكن برواية أخرى . ونسب الآمدي الابيات الى ابن أحمر الكناني ، وهو هنيء بن أحمر من بني الحارث بن مرة ابن عبد مناة بن كنانة بن خزيمة ، وهو جاهلي .. ينظر : المؤتلف والمختلف : ص ٣٨

ولقد ذكر المرزباني الابيات الاربعة الاولى مما رواه الآمدي ، ولكن باختلاف رواية البيت الاول منها فقط . ونسبها الى هنيء ابن أحمر الكناني وقيل لغيره ولكنه بثبتها له .. ينظر : معجم الشعراء ، ص ٤٧١ - ٤٧٢ ولقد استشهد ابن يعيش بالبيت موطن الشاهد برواية الرماني وسيبويه ، ونسبه الى رجل من مذحج كما فعل سيبويه ، وذكر قبله بيتين هما البيت الثاني في رواية الآمدي ، والبيت الرابع منها .. ينظر : شرح المفصل ، حـ ٣ ص ١١٠ . ولقد ذكر ابن منظور البيت الذي استشهد به الرماني ، ضمن ستة ابيات هو الاخير فيها ، والبيت الاول منها هو البيت الثاني في رواية الآمدي ، أما البيتان الثاني والثالث فمختلفان وأما البيت الرابع فهو الرابع في رواية الآمدي ، وأما الخامس فهو السادس برواية إبي علي القالي . ونسبه ابن منظور الى هُنَيّ بن أحمر الكناني كما فعل المرزباني ، وذكر ما قيل من أنه لزرافة الباهلي .. ينظر : لسان العرب حـ ١ ، ص ٧٦٩ .

واستشهد ابن عقيل بشاهد الرماني وبروايته ، ولم ينسبه ..ينظر : شرح ابن عقيل ..حـ ٢ ، ص ١٣ . وشرحه العيني وهو مذكور كما رواه الزجاجي ، وذكر من ينسب اليهم ، فلقد نسبه سيبويه الى رجل من مذحج . وابو رياش الى هُمام بن مرة ، وابن الاعرابي الى رجل من بني عبد مناة قبل الاسلام بخمسمائة عام ، والحاتمي الى ابن الاحمر ، والاصفهاني لضمرة بن ضمرة ...ينظر : حاشية الصبان على شرح الاشموني على الفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، حـ٢ ، ص ٩

وذكر السيوطي البيت ضمن سبعة أبيات ، الثلاثة الاولى منها مختلفة . ولقد ذكر اختلافات نسبته كما فعل العيني .. ينظر : شرح شواهد المغني / حـ ٢ ، ص ٩٢١ .

واستشهد به خالد بن عبد الله الازهري في (التصريح على التوضيح) حـ ١ ، ص ٢٤١ .. ولقد نجد الشاهد في مصادر أخرى ولكن الدكتور السامرائي يذكر انه لم يهتد الى تخريجه (ص ٧٧) وسكت عنه الدكتور مصطفى جواد .

أما قصة الشاهد ، فهي أن الشاعر يخاطب ابويه وأهله وكانوا يؤثرون عليه أخاه جندباً في حين يلجأون اليه هو في الشدائد .

(١٠٦) (هو) عند الدكتور السامرائي ، ص ٧٧ .

(١٠٧) في شرحه لكتاب سيبويه ، قال الرماني ان (أحداً لاعم العام) ، ينظر : (الرماني في ضوء شرحه لكتاب سيبويه ، ص ٢٣٢) ولكنها وردت في تحقيق الدكتور مصطفى جواد (لاتمام الحكم) ، جعل (لاتمام) مكان لالم واضاف من عنده (الحكم) وقال في الهامش انها زيادة اقتضاها المعنى والسياق ، ولعلها كانت فاغفلها الناسخ (ص ٤٥) وعند الدكتور السامرائي (لاتم العلم) ص ٧٧ .

(١٠٨) في الاصل (فمعنى) وهو ما أثبته الدكتور مصطفى جواد (ص ٤٥) والصحيح ما أثبتناه وهو ما ذكره الدكتور السامرائي ممداً به الكلام (ص ٧٨)

(١٠٩) سورة الاخلاص ، الاية (١) ولم يخرجها الدكتور السامرائي .

(١١٠) (فهو) ساقطة عند الدكتور السامرائي ، ص ٧٨ .

(١١١) في الاصل (وأي هو هو) بالتكرار وهو من وهم النساخ ، وقد اشار لهذا الدكتور مصطفى جواد ص ٤٨ ، أما الدكتور السامرائي فلقد عدّلها كما فعل الدكتور مصطفى جواد ، لكنه لم يشر في الهامش (ص ٧٨)

(١١٢) بعينيه عند الدكتور السامرائي ص ٧٨ وتحسبها خطأ مطبعياً .

(١١٣) عند الدكتور مصطفى جواد (أنف) وهي خلاف الاصل .

(١١٤) يعني ان الصواب ، ليكما عض أنفه الاخر ، لان قوله (ايكما عض أنفه أحدكما) يجوز أن يراد به (أيكما عض أنف نفسه) لان أحدهما يشمل الاثنين . وعض الانسان أنف نفسه غير ممكن في الوجود لان العبارة تبيح ذلك المتعذر ، وهذا ما ذكره الدكتور مصطفى جواد مفسراً به الكلام (ص ٤٦) . ولقد استمنا بتفسيره .

(١١٥) (مشتمل) عند الدكتور السامرائي (ص ٧٩) . والنص يتحدث عن بدل الاشتمال ، وكان فيه نقصاً واضطراباً ، وأرى ذلك بعد كلمة (المذكور) ، فالكلام مقطوع بعدها .

(١١٦) هي زيادة يقتضيها المعنى وهذا ما أضافه الدكتور جواد (ص ٤٧) وتابعته ، وأثبت الدكتور السامرائي (بها) ولم يشر في الهامش الى انها زيادة من عنده ، ص ٧٩

(١١٧) (للذي) عند السامرائي ، ص ٧٩ .

(١١٨) في الاصل الذي حققه الدكتور ابراهيم السامرائي هنالك نقص من لفظة (الاجنبي) حتى لفظة (خاصة) ص ٧٩ .

(١١٩) لفظة (هي) عند الدكتور مصطفى جواد (في) وهو خلاف الاصل الذي حققناه .

(١٢٠) في الاصل (والجارية) وقد اثبتنا ما نراه صحيحاً ، وهو تعديل أجراه كذلك الدكتور مصطفى جواد (ص ٤٧) ، وتركه الدكتور السامرائي (٧٩) .

(١٢١) في الاصل الذي حققه الدكتور مصطفى جواد هنالك نقص ، من لفظة عليها حتى تعبير (على الانفصال) ص ٤٧ .

(١٢٢) في لسان لعرب :- وقالوا ، هذا ولا زَعْماتَكَ ولا زَعْماتِكَ ، يذهب الى رد قوله .. قال الازهري : الرجل من العرب اذا حدث عمن لا يحقق قوله يقول ولازَعْماته ، ومنه قوله : لقد خطّ رومِيٌ ولا زَعْماتِه / حـ ٢ ، ص ٣٦ - ٣٧ «زعم»وقد مثل سيبويه بهذا القول للمحذوف الذي لا يجوز اظهاره كما فعل الرماني في (باب ما يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل .)) وقد قدر المحذوف ، بقول ، ((وذلك قولك هذا ولا زعماتك أي ولا اتوهم زعماتك .)) كتاب سيبويه حـ ١ ص / ٢٨٠ .

(١٢٣) فراغ في الاصل أشار اليه الدكتور السامرائي لكنه لم يسده (ص ٨٠) ولقد فعلنا بما اثبتناه ، أما الدكتور مصطفى جواد فقد عدّل النص كالاتي (المحذوف فوائدي يدل عليه ما قبله من الكلام دلالة تضمين) وقد أشار في الهامش الى أن هذه الجملة كانت واردة بعد الكلام بالحام فالحقها بموضعها ، وقد كرر الناسخ (الذي) (ص ٤٧)

(١٢٤) سورة البقرة ، الاية (١٣٥) .

(١٢٥) قدّر الدكتور ابراهيم السامرائي لفظة (وقوله) قبل لان (ص ٨٠) .

(١٢٦) في الاصل (كونوا) والموجود في الاية (كونوا) وهذا ما نبه اليه الدكتور مصطفى جواد (ص ٤٧) ، وابقاها الدكتور السامرائي ، (ص ٨٠) .

(١٢٧) قدر الدكتور مصطفى جواد لفظة (المعنى) بعد أن .

(١٢٨) عند الدكتور ابراهيم السامرائي (اعتقلوا) ص ٨٠ .. وهو خلاف الاية ، وخلاف المخطوطة .

(١٢٩) عند الدكتور مصطفى جواد (زيداً) بدون همزة الاستفهام ، وكذلك فعل